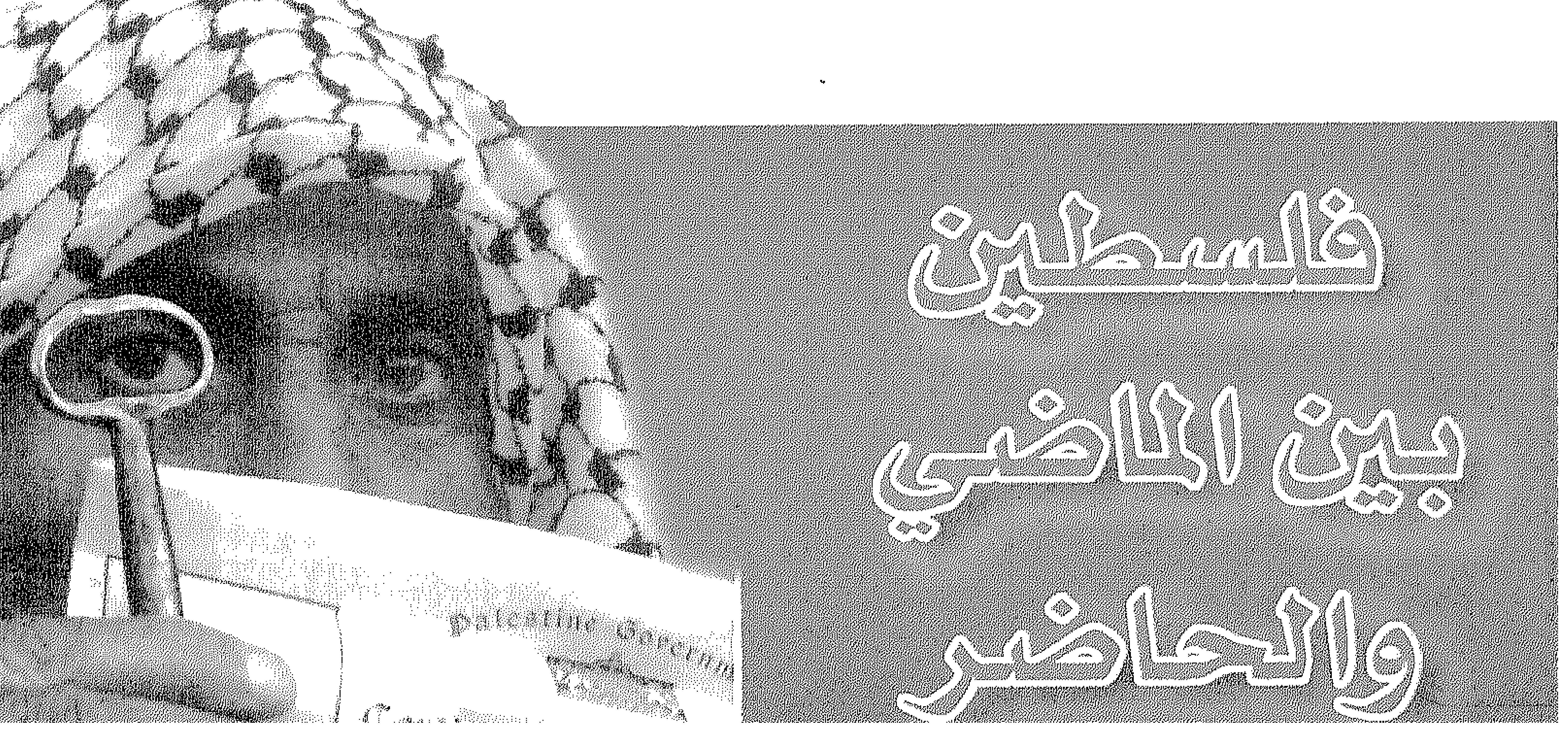
فاروق القدومي
وزير خارجية دولة فلسطين





فلسطين بين الماضي والحاضر

Bl النكبة خمسون عاماً

فلسطين بين الماضي والحاضر
النكبة: خمسون عاما

الطبعـــة الأولـــى : آب (أغســطس) ١٩٩٨

المركــز العربــي للدراســات الاســتراتيجية

الطبعـــة الثانيـــة: ايلـــول (ســبتمبر) ٢٠٠٢

دولة فلسطين / وزارة الخارجية

الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إدارة الإعلام

التنضيد الالكتروني: دار الشجرة للنشر والتوزيع

دمشق ـ ✆ : ٦٣٢٠٧٧٥ تلفاكس: ٦٣٣٦٦٩٥

ص.ب : ٢٩٠٧٠

التصميم والإخـراج الفنـي: منـال وليـد غنيـم

تصميـــم الغـــلاف: زكريـــا شـــريف

فاروق القدومي
وزير خارجية دولة فلسطين
رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية
أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح

فلسطين بين الماضي والحاضر

النكبة خمسون عاماً

محاضرة ألقيت بمناسبة مرور خمسين عاماً على النكبة
في مقر مركز جامعة الدول العربية
تونس ١٩٩٨

مقدمة:

إن أغلى نبتة وأقدمها في بلادي فلسطين هي شجرة الزيتون، جذورها ممتدة في التربة المقدسة، تعمر آلاف السنين وتبقى يانعة مخضوضرة رغم تقلبات البيئة والمناخ. وشعب فلسطين مثله كمثل هذه الشجرة المباركة، يعيش شامخاً وجذوره عميقة في أرضه يقتات بزيتها وزيتونها ويبقى صامداً أمام عوادي الزمن، يحمل غصنها راية للمحبة والسلام.

قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً وجذورها ممتدة في أرضهم وعبر تاريخهم وتعيش في عقول ووجدان مواطنيهم، وهي وحدها القضية المميزة في التاريخ العربي. إن فلسطين مهد الديانات الثلاث وقبلة المسلمين والنصارى، إنها قضية تجمع في أحشائها العديد من الأطراف بما لهم من تراث تاريخي ومصالح حيوية. ولذلك حافظ العرب عليها مفتوحة الأبواب، آمنة من الغزو والاحتلال والاستئثار. وشارك العرب كلهم في صونها دون تردد لتبقى فلسطين هكذا منارة للسلام.

قبل الحديث عن مرور خمسين عاماً على النكبة، لا بد لنا أن نلاحق الجذور التاريخية للمشكلة الفلسطينية، لكونها تشكل جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكي نتعرف على حجم القوى المعنية ومدى إسهامها ونحدد الأدوار التي قامت بها القوى الأجنبية في صنع هذه المشكلة التي أدت إلى خلق مأساة الشعب الفلسطيني وتشرده، وأحدثت حالة من استمرار عدم الاستقرار والقلق في المنطقة.

لمحة تاريخية:

تعود جذور قضية فلسطين إلى بداية القرن التاسع عشر مع تزايد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية، وبسبب بروز نشاط الحركة الصهيونية في تلك الآونة في الدول الأوروبية، فقد بدأ مفكرو اليهود نشاطهم في أوروبا الشرقية وروسيا القيصرية بالذات، إذ دعا الكاتب اليهودي (ليو بنسكر)، في كتاب «الانعتاق الذاتي»، اليهود للهجرة إلى فلسطين للإقامة فيها وإنشاء مستوطنات زراعية وحرفية، ونشأت جمعية «عشاق صهيون»، التي بدأت تنظم هجرة اليهود إلى فلسطين.

كان تيودور هرتزل، وحاييم وايزمن، وآحاد هاعام من الزعماء اليهود البارزين في تلك المرحلة، وقد نشط هرتزل في إقناع السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين أو إلغاء قوانين الحد من الهجرة اليهودية مقابل سداد الديون العامة للدولة العثمانية التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية ونقص شديد في الأموال التي تحتاجها الدولة للإنفاق على الجيش، ولكنه لم يفلح.

وقد كتب بالمر ستون وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٤٠ إلى سفيره في تركيا يقول: «في أوروبا شعور قوي بأن الوقت قد حان ليعود اليهود إلى فلسطين، ويهود أوروبا يمتلكون أموالاً طائلة، فإذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية السلطان، فسينجو السلطان من مكائد محمد علي وممن يخلفه، ومن خططه الشريرة في المستقبل».

منذ تلك التاريخ سعت الحركة الصهيونية بوساطات مختلفة لإقناع السلطان العثماني بقبول الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فقام

هرتزل بعرض ٢٠ مليون ليرة، وكان رد السلطان «لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل». ومع ذلك قبل السلطان أن يستقر اليهود في أماكن متفرقة من الدولة العثمانية، وكان السلطان عبد الحميد يفرق بين الصهيونية كمؤسسة سياسية استيطانية أهدافها الاستيلاء على فلسطين، واليهودية كدين.

في عام ١٨٩٧ عقد في مدينة بازل السويسرية أول مؤتمر صهيوني، وأنشئت الحركة الصهيونية التي نشطت في تهجير اليهود إلى فلسطين، وأصبحت الصهيونية حركة سياسية.

وفي تلك الآونة كان لينين وتروتسكي يناقشان الزعماء اليهود حول اضطهاد القياصرة لهم بأن هذا الاضطهاد قد طال كل الأقليات في روسيا، فالمسلمون الروس قد اضطهدوا وكذلك الذين كانوا يعارضون الطغيان القيصري والحكم الفاسد. **إن الهروب إلى أرض شعب آخر لن يحل مشكلة اليهود بل سيخلق مشكلة أخرى.** وبالرغم من ذلك لم ييأس هرتزل بل طلب وساطة «غليوم» إمبراطور ألمانيا لدى السلطان عبد الحميد أثناء زيارته لاسطنبول سنة ١٨٩٨. وقال للسفير الألماني في فيينا: «إن نفوذ ألمانيا السياسي والاقتصادي في تركيا أمر هام، فإن سمح السلطان بهجرة اليهود إلى فلسطين وأباح شراء الأراضي فسوف يتعزز وجودكم في الإمبراطورية العثمانية الذي لا يقل أهمية عن وجود عدوتكم بريطانيا في الهند». والإشارة إلى بريطانيا كانت مقصودة لأن الدولتين كانتا مشتبكتين في صراع حول النفوذ في العالم، ولكن الإمبراطور «غليوم» لم يلح على السلطان عبد الحميد حتى لا يرفض الفكرة التي جاء من أجلها وهي إنشاء سكة حديد برلين ـ بغداد.

توجه هرتزل مرة أخرى نحو بريطانيا، التي عرضت عليه جزءاً من أرض «أوغندا» في شرق أفريقيا لإقامة منطقة يهودية خاضعة للتاج البريطاني. وقد أثارت هذه الفكرة الانقسام والتفكك في الحركة الصهيونية، حتى أن بلفور رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هاجمها وأصدر قوانين تحد من هجرة اليهود إلى أوغندا. مات هرتزل سنة ١٩٠٤ وتولى وايزمن زعامة الحركة الصهيونية.

كان حاييم وايزمن يعلم أن البريطانيين يخشون من إنشاء دولة عربية تضم مصر وفلسطين وبلاد الشام فتهدد طرق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق الأقصى، وحتى لا تتكرر تجربة محمد علي عام ١٨٣٩ الذي هزم السلطان العثماني واستولى على الأسطول العثماني، وامتد بعدها نفوذه إلى السودان واليمن وبلاد الشام. فقد تحالفت روسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا ضد محمد علي وأجبروه على توقيع معاهدة لندن سنة ١٨٤١، وعلى التنازل عن جميع فتوحاته. لهذه الأسباب عزز وايزمن مسعاه مع بريطانيا إدراكاً منه أن ذلك يخدم طموحاتهما، مصالحهما المشتركة.

أدرك وايزمن أن تورط الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تسمى بالرجل المريض في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ هي الفرصة السانحة لتحقيق طموحات وأهدافها الحركة الصهيونية، لأن الحرب حتماً ستنتهي باقتسام هذه الإمبراطورية، فكثف من اتصالاته مع المسؤولين البريطانيين مثل بلفور ولويد جورج وهربرت صموئيل وغيرهم. كتب هربرت صموئيل (الذي عين أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين) رسائل عدة يحث فيها الحكومة البريطانية على تقديم فلسطين لليهود شرط أن تصبح تحت الحماية البريطانية أولاً، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية.

في عام ١٩١٦ رأس لويد جورج الوزارة البريطانية وتولى بلفور وزارة الخارجية، وتمكن وايزمن من دفع بريطانيا إلى إصدار تصريحها المشؤوم «وعد بلفور» الذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (بتاريخ ١٩١٧/١١/٢).

عرض وايزمن مشروع البيان قبل إصداره على مارك سايكس، مستشار وزارة الخارجية البريطانية الذي نصح باختصار نصوص البيان حتى لا يصطدم مع الوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب، وأن يقتصر على نقطتين: أولاً الاعتراف بفلسطين وطناً للشعب اليهودي، وثانياً الاعتراف بالحركة الصهيونية.

وقال مارك سايكس إن البيان يجب أن يكون خالياً من التفاصيل وأن يقتصر على مبادئ عامة غامضة، محذراً من غضب الشريف حسين الزعيم العربي آنذاك، ومن قلق فرنسا فيما يتعلق بسورية ولبنان، ولكن سايكس كان قد اتفق مع بيكو قبل ذلك في مايو ١٩١٦ على تقسيم المشرق العربي.

قال حاييم وايزمن «للورد آرثر بلفور» بعد خروج روسيا من الحرب، وبعد أن انتصرت الثورة البلشفية وأدى ذلك إلي إضعاف قوة الحلفاء، إننا نستطيع أن نفعل شيئاً من أجلكم، فلدينا العديد من المستشارين الصهاينة في البيت الأبيض قرب الرئيس الأميركي ويلسون، ونستطيع أن نستخدم نفوذهم لدعم بريطانيا إذا دعمتم قضيتنا. وقام باتصالات فورية مع الأمريكيين والفرنسيين وكانت الردود إيجابية من الفرنسيين والأمريكيين، وأنهما لن تعارضا أي وعد تصدره حكومة بريطانيا لصالح اليهود، وكانت أمريكا قد انضمت إلى الحلفاء عام ١٩١٩م.

وكتب حاييم وايزمن في مذكراته يصف سلوكه: «كنت أرتدي لكل مقابلة قناعها، ولكي نأخذ فلسطين كان علينا أن نقنع كل الطامعين فيها، وفيما حولها من بلاد العرب، إننا سنعمل لحسابهم».

لقد أخذ وايزمن فكرة الروح الاقتحامية من آحاد هاعام، والهجرة اليهودية الواسعة وامتلاك الأرض من هرتزل. وكان أول من زرع هذه العقائد في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى جابوتنسكي، أستاذ مناحيم بيغن وشتيرن والقادة العاملين في صناعة الإرهاب، والمنظمة القومية العسكرية «آرغون سفاي ليومي» التي كان يرأسها الإرهابي «مناحيم بيغن»، التي انشقت عنها عصابة شتيرن.

في عام ١٩١٨ زار وايزمن فلسطين مع آحاد هاعام وتجولا في أنحاء البلاد، وعندما كانا يتناولان العشاء في شرفة فندق يطل على تلال القدس، قال آحاد: «**لقد كان هرتزل يتصور أن فلسطين بلد لا شعب له، وكنت مثله أتخيل أنها مستنقعات، ولكن هنا شعب وحضارة وأطفال وبرتقال، فإذا أخذناها وطردناهم منها فنحن نرتكب ظلماً كبيراً، ألا ترى ذلك؟ قال وايزمن: «لم أردّ، لكن قلت لنفسي يجب أن لا أضعف أبداً، لست المسؤول عن مستقبل هؤلاء الفلسطينيين، فليّجدوا مكاناً آخر، أو فليعودوا إلى الصحراء التي جاؤوا منها».**

كانت بريطانيا تخشى دخول الدولة العثمانية الحرب مع ألمانيا فتهدد حقول النفط الإنكليزية ـ الإيرانية وقناة السويس، فالأتراك يسيطرون على شبه الجزيرة العربية ويمكنهم تهديد طرق المواصلات البريطانية ومحاصرة قواتها البحرية علماً أن أغلبية

البلاد العربية الأخرى كانت تحت سيطرة بريطانيا وحلفائها، وتعتقد أن التحالف مع العرب هو المفتاح لحل مشاكل الحلفاء مع تركيا، فسعت جادة للتحالف مع الشريف حسين شريف مكة، فأرسل مكماهون تعهداً بريطانياً يضمن للشريف حسين حكم مكة، حمايته من كل اعتداء خارجي يقع عليه، ملمحاً أن بريطانيا تؤيد الشريف حسين إذا رشح نفسه خليفة للمسلمين العرب.

دخلت تركيا الحرب في شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، ودعا شيخ الإسلام التركي، المسلمين لمقاومة هذه الدول الثلاث عدوة الإسلام.

لم يكن جميع الزعماء العرب مقتنعين بتعهدات بريطانيا، وطالبوا بضمانات تكفل استقلال الدول العربية بالرغم من البيانات التي كانت تصدرها بريطانيا حول اعترافها باستقلال جزيرة العرب، ولم تكن بريطانيا على استعداد أن تمنح الاستقلال لدولة عربية تضم العراق وبلاد الشام وشبه الجزيرة. كما يقول السير هنري مكماهون: لأننا بذلك سنضع بذور دولة أكبر من دولة محمد علي وأخطر منها على مصالحنا، ولذلك كان رد بريطانيا غامضاً لا يُفسّر بالقبول أو بالرفض.

أصر الشريف حسين على موقفه وتمسك بمسألة حدود الدولة العربية المستقلة. واستغربت بريطانيا من إصراره، فلم يكن لديها معلومات كافية عن مدى قوة الشريف حسين الذي تمتد سيطرته على نجد والحجاز فقط. فلماذا إذن يطالب ببلاد الشام والعراق؟!. ولكنها عرفت في النهاية بوجود «جمعية العهد» الجناح العسكري «لجمعية الفتاة» التي اتخذت دمشق مقراً لها، والتي تعمل من أجل استقلال

العرب عن تركيا وتضم في صفوفها رجالات من الشام والعراق ومصر. وكان جناحها العسكري يضم ضباطاً عرباً في الجيش التركي، وقد أرسلت في بداية الحرب رسولها إلى شريف مكة طالبة منه أن يتزعم هذه الحركة ضد الحكم العثماني، وقال مكماهون عندئذ أبدت بريطانيا موافقتها على الاستقلال ضمن حدود معينة وقدمت تعهدين هما:

١- الاعتراف بالخلافة العربية في حال قيامها

٢- الاعتراف بالاستقلال العرب ضمن منطقة معينة وحماية هذا الاستقلال.

وعندما نكثت بريطانيا بعهودها للعرب قال مكماهون في شهادته: «أنا لا أريد أن أدخل في جدل حول النصوص، لأن المسألة منذ البداية كانت مصالح الإمبراطورية، وهي عندي قبل أي وعد وفوق أي اتفاق أو تصريح، إن أحداً لم يفهم معركة الحياة أو الموت التي كان على بريطانيا أن تدخلها لكي تخرج من الحرب بأن لا تفقد مستعمرة من مستعمراتها أو منطقة من مناطق نفوذها، إلا هؤلاء الذين كانوا على مقربة من وزارة الخارجية البريطانية ومن القيادة العسكرية لقوات الحلفاء مثلي».

واستطرد قائلاً: «**منذ بداية الحرب كان الروس يطالبون بالقسطنطينية والمضائق، والفرنسيون بسوريا والإيطاليون بأجزاء من آسيا الصغرى، ونحن بحاجة إلى الطرق البرية والى العراق**». لكن الذي حدث بعد ذلك أن بريطانيا وفرنسا عقدتا اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسم بموجبها المشرق العربي فيما بينهما.

قامت بريطانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى بنفي الشريف حسين إلى عمان ثم قبرص سنة ١٩٢٤ حيث عاش السنوات الأخيرة من حياته هناك، فكتب من منفاه يقول: «**حين أحاول كل غروب أن أرى بمنظاري المكبر حدود الوطن العربي الذي تقاسمه الأوروبيون أعجز عن رؤيتها، فأعود إلى القصر حزيناً مهموماً، وأعلم أن المؤرخين سيأخذون عليَّ أنني وضعت ثقتي في مستعمر لكي يخلصني من مستعمر، فكانت النتيجة أننا ثرنا على الأتراك، لكننا لم نحصل على الاستقلال، بل انتقلنا من التبعية لهم لنصبح أتباعاً للبريطانيين والفرنسيين بل وللصهاينة أيضاً، فيالها من نهاية تعيسة**».

اتفاقية سايكس - بيكو:

عقدت بريطانيا وفرنسا في شهر مايو ١٩١٦، اتفاقية سايكس ـ بيكو حيث قسمتا بلدان المشرق العربي فيما بينهما إلى ثلاث مناطق:

أ- المنطقة التي تضم كل من سوريا ولبنان، أعطيت لفرنسا.

ب - المنطقة التي تضم العراق وشرق الأردن، أعطيت لبريطانيا.

ج - منطقة تنشأ فيها إدارة دولية وهي «فلسطين»

وتكون الإسكندرون ميناءً حراً للتجارة البريطانية.

وتعتبر معاهدة سايكس ــ بيكو الجزء التنفيذي لمعاهدة بطرسبورغ التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في مارس ١٩١٦، وقسمت فيها أملاك الإمبراطورية العثمانية. حيث

منحت روسيا بموجبها الولايات التركية الشمالية والشرقية، ومنحت بريطانيا وفرنسا الولايات العربية والتركية، ودوّلت الأماكن المقدسة في فلسطين، مع تأمين حرية الحج إليها.

بعد نجاح الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧ افتضح أمر اتفاقية سايكس - بيكو وعلم بها الشريف حسين، حينها أرسل جمال باشا، حاكم دمشق التركي، في ديسمبر ١٩١٧ رسالة إلى الأمير فيصل يقول فيها: «**لقد خدعتكم وعود بريطانيا بالاستقلال فثرتم ضدنا، لكن الوثائق التي أذاعها الثوار الروس تكشف أن تلك الوعود محض زور وأفك، لأن النوايا الحقيقية للحلفاء هي اقتسام الأقطار العربية ووضعها تحت حكم أسياد أجانب**»، داعيا فيصل أن يحضر بنفسه لفتح باب المفاوضات. وقال الشريف حسين معلقا على اتفاق سايكس - بيكو ووعد بلفور: «**شعرت أنني نزلت للسباحة في بحر من الحيتان قبل أن أتعلم العوم**».

النهضة القومية:

تعاظمت الدعوة إلى إحياء الفكر القومي في أواخر عهد الدولة العثمانية، فبدأت تتشكل الجمعيات العربية التي نادت بالاستقلالية السياسية نتيجة تفشي الظلم والفساد والتمييز في الدولة العثمانية، ولا شك أن النظام التعليمي الذي أدخله إبراهيم باشا سنة ١٨٤٠ كان له الأثر في إيقاف هذه الروح القومية، وبزغت هذه اليقظة في بيروت ودمشق والقاهرة حيث نشأت هناك الصحافة العربية كالأهرام والهلال والمقطم، وكان من أولى أعلام هذه النهضة عبد الرحمن الكواكبي.

نشأت الجمعيات القومية السرية والعلنية تطالب بالاستقلال السياسي والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية وكان من أهمها جمعية العهد (١٩١٤/١٠/٢٨) التي استقطبت إليها المئات من الضباط العرب في الجيش العثماني. بعد ذلك جرى إبعاد الضباط العرب من القيادات العليا للجيش العثماني وبدأت سياسة التتريك ومقاومة الحركة الإصلاحية وإلغاء الأحزاب والجمعيات العربية، وقام جمال باشا بإعدام الرواد الأوائل من العرب في ١٩١٥/٨/١٢ في ساحة الشهداء (البرج) ببيروت وكانوا ١١ شهيداً، ويوم ١٩١٦/٥/٦ أعدم الوجبة الثانية وكانوا ١٤ شهيداً، كما تم إعدام سبعة شهداء آخرين في ساحة الشهداء بدمشق.

قامت في دمشق عام ١٩١٨ حكومة عربية برئاسة الأمير فيصل بعد طرد الأتراك منها، لكن القائد الفرنسي «غورو» قام بطردها عندما دخل دمشق عام ١٩٢٠، بعد تقسيم المشرق العربي بين

الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا. وبذلك تبخرت آمال العرب في الاستقلال الذي كانوا ينتظرونه بعد انتهاء الحرب.

عقد مؤتمر الصلح بفرساي بباريس سنة ١٩١٩، وقدم وايزمن مذكرة إلى المؤتمرين يطلب فيها أن تكون حدود فلسطين إلى قرب صور ومتصلة مع جبل الشيخ وممتدة في سوريا حتى درعا، ومن هناك إلى محاذاة سكة حديد الحجاز حتى العقبة. وحضر الرئيس الأمريكي «ويلسن» مؤتمر السلام وأعلن نقاطه الأربع عشرة التي يطالب فيها بحق تقرير المصير لشعوب الدولة العثمانية المنهارة، بعد أن رأى كيف انتهى مؤتمر «سان ريمو» في ٢٦ نيسان ١٩٢٠؛ **فقد وصف الرئيس ولسون ما جرى في هذا المؤتمر بصدد المنطقة بأنه تزاحم على الشرق الأوسط مثير للقرف والاشمئزاز، فقد منحت فرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان، وبريطانيا على فلسطين والعراق ولم يكن لهذه النتائج بالطبع أية علاقة بأماني السكان ولا بحقهم في تقرير مصيرهم.**

نشأ في دمشق حزب الاستقلال عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ كواجهة علنية «لجمعية الفتاة السرية»، وتتلخص مبادئه في:

١- العمل من أجل استقلال سوريا بحدودها الطبيعية دون وصاية.

٢- رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣- اتحاد سوريا مع البلدان العربية.

وكان لقادته تأثير على الأمير فيصل الذي كان ينوي تقديم خطته إلى بريطانيا لقيام اتحاد بين الأردن وفلسطين والعراق مع الوعد بتأمين حقوق الأقلية اليهودية في فلسطين عام ١٩٣٣، ولكنه توفي في العام نفسه.

الكفاح الوطني الفلسطيني:

صحيح إن قضية فلسطين نشأت قبل الحرب العالمية الأولى، لكنها أصبحت موضوعاً من أهم المواضيع بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية وتقسيم الحلفاء لإرثها، فقامت عصبة الأمم بوضع «نظام الانتداب» للبلدان التي انفكت عن الدولة العثمانية، كما أدخلت نص «وعد بلفور» في مقدمة صك الانتداب هذا. وبناءً على طلب من بريطانيا، تبنى مجلس عصبة الأمم قراراً آخر بتأييد إنشاء إدارة مستقلة لشرق الأردن، ولكن هذه الإدارة بقيت منفصلة عن فلسطين.

منذ دخول الجنرال اللنبي إلى فلسطين وفرض صك الانتداب عام ١٩٢٢، بدأ الشعب الفلسطيني كفاحه الوطني فقام بمظاهرات احتجاجات متعاقبة تطالب بوقف الهجرة اليهودية، ووقف مصادرة الأراضي وانتقال الأراضي الأميرية إلى اليهود.

فُتحَ آنذاك باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مصراعيه، فتوالت ثورات الشعب الفلسطيني وانتفاضاته تقاوم الانتداب البريطاني وتعارض الهجرة اليهودية وتطالب باستقلال البلاد وإنهاء الانتداب عليها.

في عام ١٩٢٩ قام اليهود بمظاهرات استفزازية واتجهوا نحو حائط المبكى، فقامت نتيجة ذلك اشتباكات دموية بينهم وبين العرب، وسميت هذه الانتفاضة «بثورة البراق»، فقد انتفض الشعب الفلسطيني وطالب بسحب الثقة من المندوب السامي ووقف الهجرة اليهودية فحول ثورة البراق إلى قضية قومية اهتمت بها الدول العربية، وجاءت على أثرها لجنة «شو» للتحقيق، فكان من توصياتها قولها إن

شعور العرب بالعداوة والخصومة نحو اليهود ناشئٌ من خيبة آمالهم السياسية والوطنية وخشيتهم على مصيرهم الاقتصادي. وقررت «لجنة البراق الدولية» **بعد ذلك أن للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي أملاك الوقف، وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير.**

ولكن المادة الخامسة من التوصيات أشارت إلى أن من حق الملك وورثته وحلفائه أن يلغوا هذا الأمر ويعدلوه أو يغيروه أي وقت كان مما أثار غضب المسلمين والعرب.

ذهب أول وفد فلسطيني إلى لندن للمفاوضات مع بريطانيا بتاريخ ١٩٣٠/١/٢١ وضم الحاج أمين الحسيني، وراغب النشاشيبي، وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني والفرد روك، وترأس الوفد الشيخ موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية آنذاك، وقدم الوفد مطالبه العادلة لوقف الهجرة وإرجاع الأراضي التي صادرتها حكومة الانتداب من الأهالي، ولكن مهمة الوفد لم تنجح، وإن كان قد صدر الكتاب الأبيض الأول في شهر أكتوبر ١٩٣٠ معترفاً بالظلم الذي يعانيه المزارع الفلسطيني، ولكن الحكومة البريطانية سرعان ما تراجعت عن كتابها الأبيض بعد تهديد الحركة الصهيونية لها. فأرسل مكدونالد رئيس الوزراء البريطاني خطاباً إلى حاييم وايزمن يقول فيه: «**الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع الاستيطان المكتظ لليهود في الأراضي يبقى**

التزاماً إيجابياً للانتداب، وأن حكومة جلالته لم تأمر كما لا تفكر أصلاً بوقف الهجرة اليهودية».

ولقد قامت في فلسطين ثورات وانتفاضات متلاحقة، كان أهمها ثورة ١٩٣٦ التي جاءت بعد انتفاضة قادها الشيخ عز الدين القسام ضد الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية، ثم الإضراب الذي دام ستة أشهر. واستمرت الثورة حتى سنة ١٩٣٩ وصدر الكتاب الأبيض الثاني بوقف الهجرة اليهودية، ولكن بريطانيا لم تف بوعدها حيث كانت تستخدم القوة العسكرية لإجبار المزارعين الفلسطينيين على إخلاء أراضيهم ثم تسليمها لليهود، كما استخدمت أساليب أخرى لإفقار الفلاحين والمزارعين والاحتيال عليهم ودفعهم إلى بيع أراضيهم بسبب ديونهم المتراكمة، وحادثة وادي الحوارث قرب طولكرم دليل على ذلك، حيث طُردَ المزارعون من هذه الأرض بالقوة وبيعت لليهود بالمزاد العلني (مساحتها ٥٠,٠٠٠ دونم)، ويوم أن أخرجت حكومة الانتداب عرب الزيادنة وأهل قرية شطة من بيسان، وأحبط الفلسطينيون محاولات اليهود الاستيلاء على أراضي غور الكبد في الأردن تحت ستار عقد إيجار للأرض مدته ٩٩ سنة لمساحة من الأرض قدرت بـ ١٠٠,٠٠٠ دونم ففشلت هذه المحاولة. كما أحبط الفلسطينيون مشروع نجيب الأصفر لنيل امتياز أرض الغور في شرق نابلس (الجفتلك = أرض ملكية) من الحكومة العثمانية.

السياسة البريطانية المنحازة:

في عام ١٩١٨ أرسلت بريطانيا لجنة صهيونية إلى فلسطين كممثلة للحركة الصهيونية لتعمل كهيئة استشارية للسلطات البريطانية بالشؤون المتعلقة باليهود، وفي أمور أخرى حول إنشاء وطن قومي لهم، وأعلن بلفور أنها قادمة لتقصي الأوضاع في المستعمرات اليهودية، وقدمت لها حكومة الانتداب كل التسهيلات للاتصال بالعالم الخارجي، مع العلم أن العرب كانوا محرومين من هذه الامتيازات ومن الاتصال بالعالم الخارجي.

طالبت هذه اللجنة بمشاركة اليهود في الإدارة العسكرية وبتشكيل لجنة للأراضي تعينها المنظمة الصهيونية للبحث في موارد البلاد، كما أنها طالبت بحقها في تعيين اليهود في قوات البوليس. ثم طالبت بإنشاء قوة عسكرية خاصة بها وبدأت بتدريبها، في تلك الأثناء كانت الاحتجاجات والتظاهرات الفلسطينية تملأ المدن الرئيسية، ولكن الجيش البريطاني كان مستعداً لقمعها بالقوة دائماً ولم يكن بمقدور الفلسطينيين الاتصالُ بالرأي العام العالمي، وطالبت هذه اللجنة الصهيونية بإنشاء مجلس يهودي دستوري، كما وضعت حجر الأساس لجامعة عبرية على «جبل أسكوبس»، وكان أول مندوب سام بريطاني هو «روبرت صموئيل» (يهودي) وجاء الجنرال «آرثر واكهوب» الذي حاول بإصلاحات طفيفة استقطاب العرب وسرعان ما بانت مآربه الخبيثة، ففتح باب الهجرة على مصراعيه، فدخل عشرات الألوف من المهاجرين اليهود من بولندا وألمانيا وسهل بيع الأراضي وانتزاع ملكيتها من أصحابها العرب، وشكل محاكم

الأراضي (عام ١٩٣١) لتسهيل انتقال الأراضي الأميري إلى اليهود.

لقد فصل الإنكليز فلسطين عن البلدان العربية بموجب اتفاق سايكس - بيكو وهيأوها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حسب صك الانتداب لبناء وطن قومي لليهود، لتكون فلسطين اليهودية سداً في وجه أي محاولات لإنشاء دولة عربية تضم مصر والشام، وتهدد مصالحهم من جديد. وكان هذا مخططاً بريطانياً منذ عام ١٩٠٧، طبقاً لتوصيات قدمها مؤتمر لندن الاستعماري عام ١٩٠٧ لرئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان حيث أكد المؤتمرون: «**إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة**».

لم يكن عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٧٠ يتجاوز ٢,٠٠٠ انسمة ممن نزحوا مع العرب من إسبانيا قبل قرون، وكان الإنجيليون والمبشرون بالنصرانية هم الذين يشكلون موجات القدوم إلى فلسطين، وقد نزح العديد منهم من أوروبا. ولكن اليهود الروس ويهود بلدان أوروبا الشرقية هم أول من شكل موجات واسعة من الهجرة، ففي عام ١٩١٤ كان عدد سكان فلسطين ٦٨٠,٠٠٠ نسمة ويشكل اليهود ٨٪ منهم أي ما يقارب ٦٥,٠٠٠ نسمة.

خمسون عاماً على النكبة

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وقامت الأمم المتحدة، قام اليهود في فلسطين بعمليات إرهابية موجهة ضد الانتداب البريطاني وضد العرب بهدف خلق المبررات لتقسيم فلسطين وخروج الانتداب البريطاني منها، ولم تلق هذه العمليات الإرهابية الردع المناسب من حكومة الانتداب.

قامت بريطانيا بعد ذلك بعرض القضية على الأمم المتحدة، وجندت الولايات المتحدة نفسها لاستقطاب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، وصدر ذلك القرار المشؤوم رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩ وكان ذلك بداية لحلول النكبة الكبرى. كانت الوكالة اليهودية قد أعدت نفسها لهذا اليوم خلال السنوات الماضية،، ودربت الآلاف من الشباب اليهودي على السلاح، حيث انضووا تحت راية «منظمة الهاغاناه»، ذلك التنظيم الرسمي المسلح للوكالة اليهودية التي كانت تعتبر الحكومة الرسمية لليهود في فلسطين على مسمع بريطانيا وبصرها.

وما إن أُعلِنَ قرار التقسيم حتى قامت التنظيمات اليهودية المسلحة بمهاجمة المدن والقرى العربية، ولم يتدخل الجيش البريطاني ويمنع هذه العمليات الإرهابية المسلحة ضد المدن الفلسطينية، بل كانت لهذه التنظيمات المسلحة اتصالات بالجيش البريطاني لتوفير السلاح والذخائر المطلوبة لها.

لم تكن للفلسطينيين قوة عسكرية منظمة سوى «جيش الجهاد المقدس» والمكون من مجموعات من الأهالي المتطوعين تحت قيادة

الشهيد عبد القادر الحسيني الذي قاد هذه القوى المسلحة في معارك بطولية بالرغم من نقص التدريب والعتاد. واستشهد في «معركة القسطل» يوم ١٩٤٨/٤/٧. وكان قد دخل إلى فلسطين ثلاثة آلاف مجاهد عربي متطوعون مع قوات فوزي القاوقجي تحت اسم «جيش الإنقاذ»، وقد حاول «جيش الجهاد المقدس» أخذ زمام المبادرة والدفاع عن القرى والمدن الفلسطينية، لكنهما كانا يواجهان أكثر من ٦٠ ألف جندي يهودي تدربوا إبان الحرب العالمية الثانية في المدارس القتالية للحلفاء.

عندما دخلت الجيوش العربية في ٤٨/٥/١٥ كانت القوات اليهودية قد سيطرت على الساحل الفلسطيني، وكان عدد هذه الجيوش لا يزيد عن ٢٥ ألف جندي (مصر ٩٠٠٠ جندي، العراق ٣٠٠٠ جندي، الأردن ٤٥٠٠ جندي، سوريا ٣٥٠٠ جندي، لبنان ١٥٠٠ جندي ووحدات صغيرة من الدول العربية الأخرى). وكان يقودها الأمير عبد الله بن الحسين بقرار من الجامعة العربية.

لقد ترددت القيادة الفلسطينية في أخذ زمام المبادرة والإعلان عن قيام دولة فلسطينية كما أعلنت إسرائيل، ولم تهيئ نفسها لهذا الحدث الهام، بسبب تراكمات سياسية ونفسية منذ ثورة ١٩٣٦، وبسبب مظاهر الخلافات العربية التي كانت بارزة على المستويات كلها. وتسلم الأمير عبد الله قيادة الجيوش العربية.

لم يكن للعرب حلفاء في ذلك التاريخ من الدول الكبرى، بل إن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا وقفت مع قرار التقسيم واعتبرت دخول الجيوش العربية انتهاكاً لهذا القرار ومساً بالسلام

العالمي.

بعد أسابيع من دخول الجيوش العربية في ١٩٤٨/٥/١٥ وجدت نفسها تقبل الهدنة، ولم يمر بعد على بدء القتال شهر واحد.

لم تأخذ الجيوش العربية في معظم الأحيان عند قتالها للقوات اليهودية شكل الهجوم، بل شكل الحفاظ على ما تبقى من الأرض الفلسطينية، ومعظم هذه الأرض في الضفة الغربية كانت تحت سيطرة الجيش العراقي والأردني.

بعد إعلان الهدنة الأولى ١٩٤٨/٦/١١ لم يسمح اليهود للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم بل اغتنموا الفرصة وجلبوا كميات كبيرة من السلاح والذخائر التشيكية، واستقبلوا الألوف من المتطوعين اليهود حتى بلغت قواتهم ١٠٠,٠٠٠ رجل. وبدأت الطائرات والسفن الحربية تصل إلى إسرائيل بفضل جهود اليهود في الولايات المتحدة وبريطانيا بينما فرض حظر تصدير السلاح العربي إلى الدول العربية.

كان هدف الملك عبد الله، كما هو معروف، ضم أجزاء من فلسطين إلى الأردن وكان هدف مصر والدول العربية تشكيل حكومة فلسطينية بقيادة الحاج أمين الحسيني وكانت هذه نقطة خلاف بين العرب. وقد أثرت هذه الخلافات على وحدة القيادة العربية أثناء الحرب. وتجدد القتال بعد الهدنة الأولى يوم ١٩٤٨/٧/١١ ودام عشرة أيام حتى ١٩٤٨/٧/١٨، وتمكن اليهود من احتلال الرملة واللد والجليل الأوسط فأضافوا ٧٥٠ ميلاً مربعاً أخرى من الأراضي الفلسطينية إلى دولتهم. وبالرغم من حجم المجازر التي ارتكبوها رفض سكان هاتين المدينتين مغادرتهما، فأصدر بن غوريون إلى

اسحق رابين وإيغال آلون بإشارة من يده بطرد سكان المدينتين بالقوة والإرهاب، وقام سكان المستوطنات القريبة بنهب المدينتين.

بعد أن استولت إسرائيل على الجليل الغربي وعلى النقب وعلى جزء من سيناء قامت الولايات المتحدة بالضغط عليها للانسحاب من سيناء، بعد ذلك عقدت الهدنة الثانية يوم ١٩٤٨/٧/١٩. وبادل الملك عبد الله المناطق المحاذية لطولكرم وقلقيلية «مثلث الرعب» حيث خاصرة إسرائيل الضيقة، بمنطقة اللطرون قرب القدس.

مع نهاية عام ١٩٤٨ أصبح عدد اللاجئين يزيد عن ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني، وفقد الفلسطينيون دورهم كعامل سياسي متماسك له رأي وتأثير، فكانوا الضحية في هذه الحرب وحلت النكبة بهم بعد أن فقدوا مدنهم وقراهم وأراضيهم وديارهم.

استطاع اليهود أن يضموا ٢٨٪ من فلسطين فوق حصتهم التي أقرها مشروع التقسيم الذي قررته الأمم المتحدة فأصبحت إسرائيل تضم ٧٩٪ من مساحة فلسطين بعد أن اغتصبت نصف المساحة المقررة لدولة فلسطين العربية خلال حرب ١٩٤٨. كما قامت إسرائيل بتدمير المئات من القرى الفلسطينية بلغت ٤١٢ قرية، وأصدرت قوانينها لمصادرة أملاك اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها أملاك غائب، بل إنها صادرت أكثرية أراضي الفلسطينيين الذين بقيوا على أرض فلسطين. لقد كان رد فعل النكبة عام ١٩٤٨ كبيراً وعميقاً في الوسط العربي، فبدأت الانقلابات العسكرية في سوريا واغتيل الملك عبد الله في القدس، واضطربت الأحوال في لبنان وقامت ثورة مصر عام ١٩٥٢.

صدر قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ في كانون

أول عام ١٩٤٨ بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتولت وكالة الغوث العناية بشؤون اللاجئين كمؤسسة دولية.

نهوض الحركة القومية:

الغريب في الأمر أن بريطانيا وأمريكا وفرنسا أصدرت بيانها الثلاثي عام ١٩٥٠ لحماية أمن إسرائيل بالرغم من النكبة التي حلت بالعرب عام ١٩٤٨. ولا شك أن ظهور عبد الناصر وقيادته للثورة المصرية ومحاولاته لشراء السلاح من الكتلة الشرقية قد أقلق إسرائيل، وخاصة أن مصر دعمت ثورة الجزائر في ذلك الوقت وقاومت الأحلاف الأجنبية كحلف بغداد وسياسة دالاس «حافة الهاوية» وكذلك «نظرية الفراغ» لايزنهاور، وأممت شركة قناة السويس عام ١٩٥٦، وتمكن عبد الناصر في بداية الخمسينيات من اتباع سياسة عربية قومية أكسبته مكانة مرموقة بين زعماء العالم، فقد شارك مع نهرو وتيتو وسوكارنو وشو آن لاي ونكروما ومكاريوس في حضور مؤتمر التضامن الآسيوي - الإفريقي في إبريل عام ١٩٥٥ في باندونغ، ثم أسهم معهم في سياسة الحياد الإيجابي وعقد أول مؤتمر لمجموعة دول عدم الانحياز في شهر سبتمبر (١٩٦١) في بلغراد بيوغسلافيا، وجاءت بعد ذلك مؤتمرات أخرى، ساهمت في توجيه السياسة الدولية.

قام العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي عام ١٩٥٦، وحقق فيه عبد الناصر نصراً سياسياً كبيراً، كان ذلك إيذاناً بنهاية النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط وبداية النفوذ الأمريكي والسوفييتي. وحققت حركة التحرر العربي بفضل زعامة عبد الناصر ونشوء الأحزاب السياسية الوطنية والقومية والأممية،

انتصارات سياسية بارزة خاصة في الأردن بطرد غلوب باشا الإنكليزي قائد الجيش العربي الأردني، وقيام حكم ديمقراطي، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا بإعلان الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨/٢/٢٢) الذي اعتبر بالفعل إنجازاً على طريق تحرير فلسطين، ثم قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ التي وجهت ضربة للأحلاف الأجنبية في المنطقة، وقيام ثورة اليمن وانتصار الثورة الجزائرية (عام ١٩٦٢). ولكن الحركة القومية أصيبت بنكسة نتيجة حركة الانفصال عام ١٩٦١ بين مصر وسوريا.

قيام منظمة التحرير الفلسطينية

وانطلاقة حركة «فتح»

بعد انتصار الثورة الجزائرية بسنتين عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بين ١٣ ـ ١٩٦٤/١/١٦ **وقرر إنشاء كيان فلسطيني يجمع إرادة شعب فلسطين ويقيم هيئة تطالب بحقوقه**، كدليل على التوجه العربي نحو تحرير فلسطين.

ففي ٦٤/٥/٢٨ عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الأولى في القدس وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية وصادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية وشكل أول لجنة تنفيذية من ١٤ عضواً برئاسة السيد أحمد الشقيري.

بعد أشهر من قيام منظمة التحرير الفلسطينية انطلقت الثورة الفلسطينية يوم ١٩٦٥/١/١، وأعلنت العاصفة، الجناح العسكري لحركة فتح، بيانها العسكري الأول.

بعد سنتين من انطلاقة الثورة الفلسطينية بدأت إسرائيل تهدد بشن عدوان على سوريا، فطلب الرئيس عبد الناصر في شهر ماي ١٩٦٧ من يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة أن تسحب الأمم المتحدة قوات الطوارئ الدولية من سيناء. وفي صباح يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ قامت الطائرات الإسرائيلية بمهاجمة المطارات المصرية ودمرت السلاح الجوي المصري وهو جاثم على الأرض، بينما كان السيد زكريا محي الدين المبعوث الخاص للرئيس عبد الناصر يطير فوق الدار البيضاء في طريقه للتفاوض مع أمريكا بناء على طلب الرئيس

الأمريكي جونسون لحل المشكلة سلمياً.

استمرت إسرائيل في عدوانها واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان؛ عزز هذا العدوان مكانة إسرائيل لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية لكون عبد الناصر كان صديقاً لخصمهم الاتحاد السوفييتي. ولا شك أن هذا العدوان كان ضربة للصداقة العربية- السوفييتية ولمكانتها السياسية في المنطقة العربية حيث أقام اتفاقات صداقة مع كل من مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر.

لقد أخذت هذه الأحداث حيزاً واسعاً في المجال الدولي لتصبح نزاعاً عالمياً، وزاد اهتمام الدول الكبرى بقضية فلسطين وبالنزاع العربي - الإسرائيلي.

لقد مرت أحداث بارزة في منطقة الشرق الأوسط كان لقضية فلسطين سبب في قيامها أو التعجيل بوقوعها نظراً للعلاقة الجدلية بين قضية فلسطين والدول العربية والإسلامية، فبالإضافة إلى الانتفاضات العسكرية والثورات الشعبية في كل من سوريا ومصر والجزائر والعراق ثم من بعدها اليمن والسودان وليبيا وانتفاضة عدن، والثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بالشاه عام ١٩٧٨ وقبل ذلك قيام محمد مصدق بتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١.

إن هذه الأحداث والتطورات تدلل على أن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة الزلازل والبراكين السياسية، بسبب المخزون الضخم من احتياط النفط كمادة استراتيجية هامة لإدارة عجلة الاقتصاد العالمي، ومشكلة فلسطين، وحرية الملاحة في الممرات المائية وقناة السويس، وهذا الموقع الجغرافي للمنطقة العربية الذي يصل القارات الثلاث.

بعد صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عام ١٩٦٧، رفع العرب شعار إزالة آثار العدوان وقامت مصر بسحب قواتها من اليمن باتفاق مع السعودية وبدأ التضامن العربي يتلاحم بسبب ما أصاب الجيوش العربية نتيجة نكسة عام ١٩٦٧، وقد برز هذا التضامن في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم يوم ١٩٦٧/٨/٢٩، حيث أكد العرب في هذا المؤتمر لاءاتهم الثلاث: لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح.

بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة عاودت حركة المقاومة الفلسطينية التي تقودها «فتح» إلى الانطلاق من جديد، فكانت مصدر إنعاش للجماهير العربية بعد هزيمة الجيوش النظامية، بالرغم من الشكوك التي حاول بعضهم أن ينشرها خشية وقوع هزيمة أخرى.

كانت سوريا هي رئة الثورة الفلسطينية وقاعدة حركتها الوطنية منذ بداية انطلاقها، وقد لاقت حركة المقاومة «فتح» صعوبات جمة بسبب الحصار الذي فرض عليها، وكانت قبل حرب ١٩٦٧ تعيش في طور السرية، ولم يبرز الإعلان عنها إلا بعد أن قام جناحها العسكري «العاصفة» في الفاتح من شهر يناير عام ١٩٦٥، بأولى عملياتها العسكرية، واستمر الحال على ما هو عليه حتى نكسة عام ١٩٦٧، ولقاء قيادة فتح الأول مع الرئيس عبد الناصر وقراره بدعم الثورة الفلسطينية في أواخر عام ١٩٦٧.

تعاظمت المقاومة الفلسطينية وبنت قواعد ارتكازها، بعد حرب ١٩٦٧، في منطقة الأغوار الأردنية المحاذية للضفة الغربية. وباشرت مقاومتها بكثافة شديدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وقامت بعمليات مسلحة كثيفة أقضّت مضاجع إسرائيل، فأطلق الجنرال دايان مقولته المعروفة «**المقاومة بيضة في يدي يمكن أن أحطمها وقتما شئت**»، وقامت إسرائيل بغارات جوية على قواعد

الفدائيين. ولما فشلت في تحقيق أغراضها في القضاء على المقاومة قامت بعملية عسكرية واسعة على مدينة الكرامة، فتكبدت خسائر بشرية ومادية جسيمة. ونذكر أن ليفي اشكول، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، خاطب الجماهير الإسرائيلية الغاضبة في حيفا بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدها الجيش الإسرائيلي:

«إن من يضع يده في وكر الدبابير لابد أن يتحمل لسعها».

حققت معركة الكرامة في ١٩٦٨/٣/٢١ التي خاضتها حركة «فتح» بإسناد من الجيش العربي الأردني، نصراً سياسيا بعث الأمل والرجاء في الأمة العربية.

تعززت المكانة السياسية والجماهيرية للثورة الفلسطينية وتنامت قدراتها العسكرية وانضوت فصائل المقاومة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩ لتصبح جبهة وطنية للشعب الفلسطيني مع كل القوى السياسية والرموز الوطنية.

وقد حظيت الثورة الفلسطينية في ذلك الوقت بدعم متزايد من الصين والاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى، فكانت تمثل في نظرهم رمزاً لحركة التحرر العالمي بعد انتصار الثورة الفيتنامية.

وبعد عدوان ١٩٦٧ تشكل المجلس الوطني من جميع المنظمات الفلسطينية بما في ذلك ضباط جيش التحرير الوطني الفلسطيني وبعض الرموز الوطنية. وفي ٦٨/٧/١٠ عقد دورته الرابعة في القاهرة وتغير اسم الميثاق ليصبح **الميثاق الوطني الفلسطيني بدل القومي**، وعقد دورته الخامسة في القاهرة من ١ ـ ١٩٦٩/٢/٤، وانتخبت لجنة تنفيذية تمثل جميع فصائل المقاومة والمستقلين برئاسة الأخ أبو عمار. وقد حدد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في

خطاب أمام أعضاء المجلس الوطني سياسة الجمهورية العربية المتحدة ونظرتها للأحداث قائلاً:

- المخطط الصهيوني اتخذ من أرض فلسطين نقطة بداية.
- إن ظهور الكيان الفلسطيني بطريقة مجسدة لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، هو أبرز النتائج الإيجابية لما بعد معارك يونيو ١٩٦٧.
- إن الجمهورية العربية المتحدة تقدم للمقاومة الفلسطينية كل عون مادي ومعنوي بغير حدود وغير تحفظات وغير شروط.
- إن الجمهورية العربية المتحدة تعارض بطريقة قاطعة أية محاولة لفرض أية وصاية على منظمات المقاومة.
- إن الجمهورية العربية المتحدة تقدر موقف منظمات المقاومة في رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢.
- العدو لم يكسب الحرب في حزيران ١٩٦٧ لأنه عجز أن يفرض أوضاعاً سياسية تتناسب في تقديره مع انتصاره العسكري.
- علينا أن نعيد توجيه إمكانياتنا وأن نعيد حشدها لتصحيح ما وقع ولتجاوزه.

كما نشطت الدبلوماسية المصرية في أفريقيا في عهد عبد الناصر وكان لها أثر مادي في الحفاظ على استقلال بلدان أفريقيا ودعم توجهها التحرري. وهذا في الحقيقة سهل على منظمة التحرير الفلسطينية كي تصبح عضواً مراقباً في أواخر الستينات في منظمة الوحدة الأفريقية، ومنذ عام ١٩٧٥ أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية في حركة عدم الانحياز.

ولما عقد المؤتمر الأول لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعد حريق المسجد الأقصى في ١٩٦٨/٨/٢٥، أصبحت فلسطين عضواً مراقباً ثم دائماً في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولاشك أن العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ قد هز ضمير الدول الأفريقية فسارعت إلى دعم الدول العربية ومساندتها، وقطعت معظمها علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وشكلت لجنة الحكماء في سعيها لإخراج إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، واعترافاً منها بما قدمته مصر بزعامة عبد الناصر من دعم لحركة التحرر الإفريقية.

اختلفت المقاومة الفلسطينية مع الرئيس عبد الناصر عندما قبل «مشروع روجرز» عام ١٩٦٩ بالرغم من أن هذا المشروع قد رفض بعد ذلك بأشهر. كانت خطة عبد الناصر أن يضع قواعد الصواريخ المضادة للطائرات في منطقة القنال التي تعرضت آنذاك لاعتداءات متكررة من إسرائيل فدمرت المصانع والمزارع والمدارس.. قبل عبد الناصر مشروع روجرز بوقف إطلاق النار ليعزز المواقع الدفاعية للجيش المصري. لقد شجع خلافنا مع عبد الناصر على تقريب المواجهة بين المقاومة الفلسطينية والأردن عام ١٩٧٠. ولا شك فقد كان لهذه الأحداث آثارها السلبية على المقاومة وعلى العلاقات العربية بشكل عام، فبادر الرئيس الراحل عبد الناصر بعقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة حضره الملك حسين وتم عقد اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وفي نهاية مؤتمر القمة توفي الزعيم الخالد جمال عبد الناصر فكانت نكسة للأمة العربية، وفقدت المقاومة الفلسطينية الدرع والسند القوي والجدار الذي تتكئ عليه في علاقاتها العربية والدولية. لقد قدم الرئيس عبد الناصر المساعدة المالية والعسكرية في أول مقابلة له مع قيادة فتح،

واصطحب معه الأخ أبو عمار في زيادة قام بها إلى الاتحاد السوفييتي وقدمه كقائد للثورة الفلسطينية وكممثل للشعب الفلسطيني. كما سعى مع لبنان الشقيق لتمكين المقاومة من العمل بحرية من الحدود اللبنانية، وكان ذلك في عام ١٩٦٩ من خلال اتفاق عقد بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بعد ذلك جرت أحداث أحراش جرش الدامية في شهر يوليو عام ١٩٧١ بين فصائل المقاومة والجيش الأردني فانتقلت الثورة إلى لبنان وعاودت نشاطها العسكري من الجنوب اللبناني، وبقيت سوريا قاعدتها الصلبة.

مشروع روجرز للتسوية السياسية:

بدأ الرئيس جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف بعد أن أعاد بناء الجيش المصري وتسليحه استعدادا للمعركة القادمة التي كان هدفها إزالة آثار العدوان. وفي تلك الأثناء طرحت الولايات المتحدة الأمريكية أولى مشاريع التسوية، وهو «مشروع روجرز» الذي نص على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر. على إثر ذلك قام عبد الناصر برحلة إلى موسكو ليشرح للقيادة السوفيتية الصديقة، أسباب قبول مصر لهذا المشروع. ولا شك أن قبول الرئيس عبد الناصر لهذا المشروع كان استجابة للرأي العام الدولي الذي كان يدعو إلى إيجاد حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط على أسس عادلة تحترم الشرعية الدولية، ولتجنب وتطور حرب الاستنزاف إلى حرب شاملة. ولكن إسرائيل بعد أن قبلت المشروع ووافقت على وقف إطلاق النار انسحبت من المفاوضات وادعت أن عبد الناصر قد أخل باتفاق وقف إطلاق النار وأقام قواعد للصواريخ المضادة للطيران في

منطقة القنال..

يقول ليناردقارمنت المحامي والمستشار في الشؤون الداخلية الأمريكية في مذكراته: «في شهر ديسمبر ١٩٦٩ أعلن وليام روجرز عن خطة سلام في الشرق الأوسط تنص على أن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ستفرض على إسرائيل العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧/٦/٤».

«لم يشعر الإسرائيليون بالارتياح تجاه الخطة فانعكس رفضهم على مواقف نيكسون وكيسنجر. كنت أتابع الأحداث من خلال الجلسات التي كانت تجمعني مع السفير الإسرائيلي آنذاك اسحاق رابين».

«قامت غولدا مائير في ذلك الوقت بزيارة واشنطن فاستدعاني كيسنجر وطلب مني أن أرتب لاسحق رابين لقاء مع غولدا مائير في مطار لاغواردريا ليطلب منهما أن تهاجم خطة روجرز. اتصلت بالبيت الأبيض فأكد لي ذلك. وبالفعل، قامت غولدا مائير رئيسة الوزراء بهجوم مدمر على خطة روجرز، فاكتشفت الازدواجية الموجودة في رؤوس الحكام الأمريكيين».

انتقد جورج بول مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق ديبلوماسية المكوك التي اعتمدها كيسنجر، وسياسة الخطوة خطوة، وشعر أن العملية المتعددة المسارات لا بد وأن تؤدي إلى موت ديبلوماسي؛ وقال إن كيسنجر يخيط جزءاً من الجرح ويترك الالتهاب مستعراً في الداخل، وكان بول يكرر دائماً، **أنه من دون سوريا ومن دون قيام دولة فلسطينية فإن السلام غير ممكن.**

طرحت بعد ذلك العديد من المبادرات والمشاريع السياسية كان

من أهمها: البيان الأمريكي السوفييتي ١٩٧٧/١٠/١، اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وبيان البندقية الأوروبي ١٩٨٠، ومبادرة الرئيس ريغن ١٩٨٢، ومشروع السلام العربي في فاس ١٩٨٢، ومبادرة بريجنيف ١٩٨٢/٩/١٦، والاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للعمل المشترك عام ١٩٨٥.

فلسطين في الأمم المتحدة:

لقد اختفى بند قضية فلسطين من جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في بداية الخمسينات، ولكن الأمم المتحدة كانت تصوت كل عام على قرار يعرب عن أسفها لعدم الشروع في تطبيق قرار العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ودفع التعويضات المنصوص عليها في القرار ١٩٤.

وفي عام ١٩٧٤ اتخذت الأمم المتحدة القرار رقم ٣٢٣٦ في ٧٤/١١/٢٢ وأصبحت القضية الفلسطينية تطرح كبند سياسي مستقل تناقشه الجمعية العمومية كل عام، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في الأمم المتحدة تحت يافطة فلسطين فيما بعد. وتشكلت لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، الثابتة غير القابلة للتصرف، وتعمل هذه اللجنة الدولية على الدعاية للقضية الفلسطينية وتنشيطها. وفي عام ١٩٧٥ اتخذت الجمعية العمومية قرارها رقم ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية حركة عنصرية،

كما أن مجلس الأمن اخذ قرارات عديدة يُدينُ فيها إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على الشعب الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة:

- قرار رقم ١٧٨، في مارس ١٩٦٢ إدانة إسرائيل لهجومها على مدينة طبريا.
- قرار رقم ٢٤٨، في مارس ١٩٦٨ إدانة إسرائيل لهجومها على الكرامة.
- قرار رقم ٢٦٢، كانون أول ١٩٦٨ إدانة إسرائيل لهجومها على مطار بيروت.
- قرار رقم ٢٦٥، نيسان ١٩٦٩ إدانة إسرائيل لهجومها على مدينة السلط الأردنية.

وقرارات أخرى حول القدس؛

- قرار رقم ٢٧١، أيلول ١٩٦٩ إدانة إسرائيل وإلغاء إجراءاتها بشأن القدس.
- قرار رقم ٤٧٦، حزيران ١٩٨٠ إعلان بطلان الإجراءات بشأن القدس.
- قرار رقم ٤٧٨، أغسطس ١٩٨٠ عدم الاعتراف بضم القدس وسحب البعثات الدبلوماسية منها.
- **وهناك القرار رقم ٤٩٧** لعام ١٩٨١ الذي اعتبر ضم إسرائيل للجولان السوري لاغياً وباطلاً.
- **والقرار رقم ٤٢٥** لعام ١٩٧٨ الذي يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان دون قيد أو شرط.
- **والقرار رقم ٤٤٦** بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية.
- **والقرار رقم ٤٦٥** لعام ١٩٨٠ يقضي بتفكيك المستوطنات ووقف إنشائها.

حرب ١٩٧٣ (حرب أكتوبر/ رمضان):

في شهر أكتوبر ١٩٧٣ قامت حرب تشرين أو رمضان، واستطاعت الجيوش العربية في مصر وسوريا أن تحرز نصراً عسكرياً ملحوظاً، وتمكن الجيش المصري من تدمير خط بارليف وعبور القناة إلى الضفة الشرقية. وأحرز الجيش السوري تقدماً على جبهة الجولان، ولكن الولايات المتحدة الأميركية (الرئيس نيكسون) قدمت لإسرائيل بشكل عاجل أحدث الأسلحة المتطورة لإجهاض النصر العربي. وقال الرئيس نيكسون: «**لن نسمح أن يضعف أصدقاؤنا**».

عندما اندلعت حرب ١٩٧٣، كان واضحاً زوال الكثير من الخلافات العربية. وأبدت الدول العربية تعاطفها مع مصر وسوريا بشكل واسع، **وقد استخدم العرب هذه المرة أقوى سلاح في أيديهم بنجاح وهو سلاح النفط،** فقد فرضت السعودية حظراً كاملاً على تصدير النفط وخاصة إلى أمريكا وهولندا في عهد الملك الراحل فيصل، فكان لهذه الخطوة العربية أثرها على الدول الغربية فعزز الموقف العربي.

بعد حرب ١٩٧٣ نشطت المساعي الدولية لتسويات سياسية وعقد مؤتمر جنيف للسلام، ودعيت اليه الأطراف المعنية ولكن سوريا رفضت حضور هذا المؤتمر بسبب عدم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني، ولم يعقد هذا المؤتمر سوى مرة واحدة.

وكان هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة قد أعلن آنذاك أن للمؤتمر هدفين:

- الفصل بين القوات العربية والإسرائيلية.
- تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

ولخّص وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان مطالبه بالتالي:

١- عقد معاهدة سلام عن طريق التفاوض مع العرب.

٢- عدم العودة لخطوط الهدنة القديمة عام ١٩٦٧.

٣- التفاوض مع الأردن.

٤- رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٥- بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

٦- تحدد إسرائيل في الوقت المناسب مساهمتها بحل مشكلة اللاجئين العرب وهي على استعداد لإيجاد حل إقليمي لتوطينهم.

٧- جعل المفاوضات تسير على مراحل.

وبعد مفاوضات دامت أكثر من عام تم فك الاشتباك بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ورفضت إسرائيل فك الاشتباك مع الأردن.

والملاحظ أن إسرائيل كانت تصر على عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ وترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وجاء كتاب الضمانات الأمريكية لإسرائيل يؤكد هذا الموقف بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بإسرائيل وبحقها في الوجود وبقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

قال ألبرت حوراني تعليقاً على حرب ١٩٧٣ في كتابه «تاريخ الشعوب العربية»: **«لم تكن حرب ١٩٧٣ لإحراز نصر عسكري بل**

كانت مجرد صدمة للقوى الكبرى لكي تأخذ المبادرة للقيام بمفاوضات سياسية لحل المشكلة القائمة بين إسرائيل والعرب حتى لا تتحول هذه المشاكل إلى أزمات أكبر وإلى مواجهات خطيرة».

لقد قوي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد نكسة ١٩٦٧، وتعزز ذلك النفوذ بعد أن قام الرئيس السادات بإخراج الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢.

منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد:

في أكتوبر من عام ١٩٧٤ أصدر مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في الرباط ـ المغرب قراره التالي: «قرر المؤتمر بالإجماع أن منظمة التحرير الفلسطينية دون سواها هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها، والتزام جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني». وعلق هنري كيسنجر على هذا القرار للرئيس اليوغسلافي تيتو بقوله: «وضع العرب العصا في عجلة التسوية السياسية».

المقاطعة العربية:

تعود مقاومة الاستيطان الصهيوني في فلسطين إلى مائة عام، يوم أن فرضت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر قيوداً على الهجرة اليهودية، بعد أن طالب العرب الباب العالي بوقف هذه

الهجرة، وقد شكلت لجان عربية عام ١٩٢٢ لمقاطعة التجار اليهود كما وجهت اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين نداءا للدول العربية والإسلامية لمقاطعة البضائع والتجار اليهود، ولقد عمدت الجامعة العربية بعد قيامها عام ١٩٤٥ بإنشاء مكاتب تشرف على هذه المقاطعة وتأسس المكتب المركزي للمقاطعة العربية في دمشق، وحددت الجامعة العربية ثلاثة مستويات لهذه المقاطعة.

إن هذا السلاح الذي استخدمه العرب هو سلاح شرعي باعتباره حقاً مشروعاً يتم اللجوء إليه لفرض طلب العزلة الاقتصادية والسياسية على الدول المعتدية كوسيلة ضغط عليها.

وقد نصت المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة: «أن من حق أي دولة اتخاذ ما تراه مناسباً من الإجراءات الدفاعية لحماية مصالحها»، كما أن القانون الدولي يشير بوضوح إلى أن المقاطعة الاقتصادية مشروعة في حالة الحرب والسلم سواء بسواء، والدليل على ذلك أن الأمم المتحدة سبق وأن فرضت المقاطعة الاقتصادية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا وفي روديسيا. ونرى اليوم ما تفرضه الولايات المتحدة من حصار ومقاطعة اقتصادية على كوبا، كما فرض الحصار على العراق والجماهيرية الليبية. قال هنري كيسنجر يوماً عن المقاطعة العربية: «**أنها الحرب الوحيدة التي ربحها العرب مقابل خسارتهم لحروبهم العسكرية والسياسية**»، وهذه حرب غير مكلفة لا تحتاج إلى طائرات ودبابات وبوارج، بل إلى موقف عربي موحد يفرض على الشركات الأجنبية التقيد بالقرارات الصادرة عن الجامعة العربية، كل ذلك تم بالرغم من قيام حلفاء إسرائيل وأصدقائها بمقاومة وعرقلة هذه الإجراءات العربية.

أحداث لبنان:

رأى حزب الكتائب اللبناني أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان قد أخل بموازين القوى بين الطوائف اللبنانية، فقد سبق أن قامت حرب أهلية في لبنان عام ١٩٥٨ يوم أن كان السيد كميل شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية، وتوسط الرئيس عبد الناصر وساهم في وقف الحرب الأهلية بالتعاون مع اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني الذي أصبح في العام نفسه (١٩٥٨) رأساً للجمهورية اللبنانية وانتهت هذه الحرب بإعادة التوازن بين القوى اللبنانية وتقسيماتها الوظائفية. ولذلك كان وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان وتحالفها مع الحركة الوطنية بحكم وجودها في مناطقها سبباً من أسباب بدء الصدامات مع حزب الكتائب وحزب الأحرار، ظناً منهما أن هذا التحالف سيخل بموازين القوى في لبنان.

بعد أن تم فك الاشتباك بين القوات العربية والإسرائيلية الذي وقع عام ١٩٧٥ عادت الصدامات بين الأطراف المتنازعة في لبنان، فاتخذت الجامعة العربية قراراً بدخول القوات العربية بطلب من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية. وقد انسحب معظمها بعد فترة من الزمن **ولم تبق إلا القوات السورية التي كانت ترى بقاءها ضرورة لحفظ الأمن القومي ووقف الحرب الأهلية اللبنانية**. ولا يخفى على أحد أن إسرائيل كانت تشجع وتدعم قادة الكتائب وعلى رأسهم بشير جميل. لقد زالت في تلك المرحلة سلطة الحكومة المركزية، وبدأت القوى والأحزاب اللبنانية تنشئ قوات خاصة بها بالإضافة إلى قوات فصائل الثورة الفلسطينية.

لقد كانت قوى الثورة الفلسطينية حريصة على حفظ الأمن العام

في المناطق التي كانت تتواجد فيها بقدر الإمكان، وقد حمت خروج آلاف المدنيين من الأمريكيين من بيروت بسلام عام ١٩٧٥. كما حافظت على البنك المركزي اللبناني واحتياطات الذهب فيه وكانت تعمل كذلك على حماية السفارات الأجنبية في منطقة بيروت الغربية. وهذا لا يعني عدم وجود بعض المظاهر السلبية التي مارسها بعض أفراد المقاومة، ولكن لم يكن سهلاً في خضم هذه الأحداث واختلاط الحابل بالنابل ووجود أعوان إسرائيل تحكّم المقاومة في تصرفات أفرادها تحكماً صارماً.

قامت إسرائيل باعتداءات متكررة خلال هذه الفترة على المراكز الحيوية في لبنان وعلى مطار بيروت، وقامت باختطاف الطائرات وأسقطت طائرة ليبية مدنية، ثم أمر «بيغن» باحتلال جزء من الجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ وسميت العملية «بعملية الليطاني» فصدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي يقضي بانسحاب فوري غير مشروط للقوات الإسرائيلية.

وبالرغم من انشغال العراق في حربه مع إيران، أمر بيغن بقصف المفاعل الذري العراقي في عام ١٩٨١، كما هددت إسرائيل بشن حرب ضد لبنان لإخراج المقاومة الفلسطينية. وبالفعل قام الجيش الإسرائيلي وقوامه ٩٠,٠٠٠ جندي في السادس من حزيران عام ١٩٨٢ بعملية عسكرية واسعة سميت «سلام الجليل»، واستخدمت في هذه العملية الأسلحة الأمريكية الحديثة والمتطورة مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٣٠,٠٠٠ من اللبنانيين والفلسطينيين، وأكثر من ٧٥,٠٠٠ جريح. ودمرت العديد من المدن والقرى بما في ذلك الضواحي الجنوبية من مدينة بيروت وفرضت على بيروت الغربية حصاراً طويلاً.

قدم السيد فيليب حبيب المبعوث الأمريكي إلى بيروت، وعقد اتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٩٨٢/٨/٢٠ بعد حصار بيروت وصمود المقاومة لمدة ٨٨ يوماً أمام جحافل الإسرائيليين المعززة بأحدث أنواع الأسلحة، غادر بعدها الفدائيون الفلسطينيون بيروت بعد أن تعهدت حكومتا لبنان والولايات المتحدة بالمحافظة على سلامة المدنيين الفلسطينيين وسلامة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية الذين يغادرون لبنان. توزعت القوات الفلسطينية في عدة بلدان عربية، وانتقلت القيادة الفلسطينية إلى تونس الشقيقة.

أما في لبنان فقد تم تنصيب السيد بشير جميل رئيساً للجمهورية، ولكنه اغتيل بعد أشهر من تسلمه السلطة، فوجدت إسرائيل هذا الحادث فرصة سانحة لاجتياح بيروت الغربية، وقامت الميليشيات الكتائبية بعد يومين من حادثة الاغتيال بدعم من الجنرال الإسرائيلي يارون ومساندته، وبتعليمات من شارون بارتكاب مجازر وحشية في مخيمي صبرا وشاتيلا ذهب ضحيتها المئات من الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين، وكان ذلك يوم ١٩٨٢/٩/١٦.

وقد عقدت إسرائيل مع لبنان اتفاق ١٩٨٣/٥/١٧ الذي تم إلغاؤه بعد خروج القوات الإسرائيلية من بيروت يوم ١٩٨٤/٣/٥. وكانت سوريا قد أعلنت قبل ذلك رفضها لمشروع الاتفاق لأنه ينتهك استقلال لبنان ويحوله إلى محمية إسرائيلية.

بقيت القوات الإسرائيلية في لبنان وجاءت في ذلك الوقت قوات دولية لتسهيل إعادة سيادة الدولة اللبنانية، من بينها قوات أمريكية وفرنسية وقامت القوات الأمريكية بعمليات عسكرية مما أدى إلى قيام المقاومة اللبنانية بمهاجمتها فاضطرت إلى الانسحاب من لبنان.

الانتفاضة

كان لخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت واندلاع حرب المخيمات نتائج سلبية، حيث أضعفت الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، وعاشت سنوات عجاف، ولكنها استردت قوتها ومكانتها السياسية يوم أن قامت الانتفاضة داخل الأرض الفلسطينية في بداية شهر ديسمبر عام ١٩٨٧، فأكسبتها احترام دول العالم واعتراف الدول الغربية بقوتها وفاعليتها السياسية. لقد كانت الاضطرابات والمظاهرات المنظمة وسائل لشل حركة العدو وسيطرته وبعثرة قواه وبث الذعر بين المستوطنين ليشعروا بفقدان الأمن والطمأنينة، وإحساس الجيش الإسرائيلي بعجزه في مواجهة المقاومة الفلسطينية، فخرجت أصوات إسرائيلية تنادي بسحب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. **ولم تقتصر الانتفاضة على مقاومة قوات الاحتلال الإسرائيلي بل إنها عززت الوحدة الوطنية والتكافل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وقد زادت من يقظة الإنسان العربي واهتمامه في الحرب الشعبية وبوسائلها المبتكرة**، وكانت مهمازاً جيداً للتعبئة الجماهيرية في البلدان العربية كلها.

لقد تفجرت الانتفاضة الفلسطينية بعد حروب وصراعات عديدة، وقد تحول الرأي العام العالمي بزخم ملحوظ من خلال التعاطف مع هذه الانتفاضة، فبدأت تظهر قوة ضغط متنامية في الغرب من خلال الاهتمام بإيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد كان للانتفاضة الفلسطينية الفضل في إظهار الكيان الصهيوني بصورته العنصرية والإرهابية وربطه بالنظام العنصري السابق في جنوب

أفريقيا. كما أثرت على العقل الغربي بهز قناعاته الراسخة في أن إسرائيل دولة ديمقراطية ونموذجية للحضارة الغربية في الشرق الأوسط وتميز بين العرب واليهود فيها، وإنها سبب من أسباب التوتر في المنطقة.

لقد رسخت الانتفاضة حقيقة وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة ووفرت القناعة بضرورة تحقيق الشعب الفلسطيني لتقرير المصير وبناء دولته المستقلة. وأخيراً فإن الانتفاضة هي التي جعلت حلفاء إسرائيل يعترفون بالشعب الفلسطيني كعنصر أساسي في ضمان الأمن والسلام في المنطقة.

إعلان الاستقلال الفلسطيني

وفـي دورة الانتفاضـة التـي عقـدت فـي الجزائـر يـوم ١٩٨٨/١١/١٢ أعلن المجلس الوطني وثيقة الاستقلال وكلف اللجنـة التنفيذية بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين إعلان تشكيل الحكومة؛

وقد أكد المجلس: «**أن الدعم الشعبي العربي الواسع الذي تلقته الانتفاضة في الإجماع العربي الرسمي الذي تجسد في القمة العربية بالجزائر وقراراتها يؤكد أن شعبنا ليس وحيداً في مواجهـة الهجمـة الفاشية العنصرية..**

إن ثورة شعبنا وانتفاضته حظيت بتضـامن عـالمي واسـع تجلـى في تزايد التفهم لقضية الشعب الفلسطيني..

إن تصاعد الدعم والتأييد بين شعوب ودول العالم لنضالنا العادل هو بمثابة إدانة للاحتلال الإسرائيلي وجرائمه الـذي سـاهم فـي فضـح إسرائيل ومن يؤيدها ويدعمها..

كان لقرار الجمعيـة العموميـة للأمـم المتحـدة رقـم ٢١ ل/١/٤٣ بتـاريخ ١٩٨٨/١١/٤ والـذي صـدر عـن الجلسـة التـي خصصـت للانتفاضـة دليل آخـر علـى وقـوف شـعوب العـالم ودولـه بأغلبيتهـا الساحقة ضد الاحتلال ومع النضال العـادل للشـعب الفلسـطيني وحقـه الثابت في التحرر والاستقلال.

أكدت الانتفاضـة صحـة البرنـامج الوطنـي وواقعيتـه لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية، برنـامج دحـر الاحتـلال وحـق العـودة وتقريـر

المصير والدولة المستقلة.

وتأكد كذلك أن المجتمع الدولي أصبح مهيئاً أكثر من أي وقت مضى في تحقيق تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط وأساسها قضية فلسطين».

الحوار الفلسطيني - الأمريكي:

بدأ الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة في شهر يناير ١٩٨٩ في تونس بعد مصادقة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في شهر نوفمبر ١٩٨٨ على اعتبار قرار ٢٤٢ أساساً لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي يضمن الانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ونبذ الإرهاب.

عين السفير الأمريكي في تونس بيليترو ممثلاً للولايات المتحدة في حوارها مع المنظمة.

والملاحظ أن الولايات المتحدة كانت تتجنب بحث القضايا الجوهرية، وطلبنا منها بإلحاح أن تصدر معنا بياناً مشتركاً أو بياناً من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تؤكد فيه موافقتها على عقد المؤتمر الدولي ليكون لهذا الحوار نتائج مجدية، ولكنها لم تستجب، بل عمدت أثناء زيارة شامير للولايات المتحدة في شهر مايو ١٩٨٩ إلى القبول بمبادرة شامير لإجراء انتخابات محلية في الضفة وقطاع غزة وقدمتها لنا كمدخل للتسوية السياسية، وكموضوع للمناقشة. فقامت مصر الشقيقة بتوجيه عشرة أسئلة حول هذه

الانتخابات لاختبار جدية النوايا الإسرائيلية لمفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية. لكن شامير رفض الإجابة عليها، فقدم بيكر نقاطه الخمس مراعياً فيها نصوص مبادرة شامير واتفاقات كامب ديفيد، وكان المستر بيكر يسعى إلى إجراء حوار فلسطيني - إسرائيلي، لكن شامير رفض ذلك أيضاً. وقد عبر المستر بيكر عن استياءه من موقف شامير بقوله: «إني تركت رقم هاتفي لشامير ليتصل بي إذا ما بدل رأيه».

مع أن الحوار الأمريكي لم يتعدَ المسائل الإجرائية وكان متقطعاً ومع ذلك أوقفت أمريكا هذا الحوار بعد عملية فدائية قرب يافا، مع العلم بأن عدداً من العمال الفلسطينيين قد تعرضوا لمذبحة فظيعة في «عين قارة» قبل أيام من هذه العملية الفدائية يوم (٢٠/٥/١٩٩٠) والذي عقد على إثرها مجلس الأمن في جنيف لبحث هذه المجزرة التي قام بها الإسرائيليون.

لقد أحدث انتهاء الحرب الباردة تغيراً نوعياً في أولويات السياسة الأمريكية الخارجية وأصبح الاقتصاد الوطني والدولي ومعاهدات الغات ونافتا والعلاقات مع الصين واليابان من أولويات الاهتمامات السياسية في هذه المرحلة، وربما تكون قضية الشرق الأوسط من جملة هذه الاهتمامات، لكن ليس بالقدر الذي يعطى للمسائل الأخرى، وفي معظم الأحيان تطرح قضية الشرق الأوسط من الجماعات اليهودية لضمان الدعم والمساندة لإسرائيل، وقد ضاق في الآونة الأخيرة الاختلاف بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري وأصبحا على المستوى نفسه في دعمهما لإسرائيل، وإن كانت قضية الشرق الأوسط لم تصبح حتى الآن قضية محورية، كما كانت عام

١٩٧٣ عندما فرضت المملكة العربية السعودية الحظر على النفط.

إن العرب والمسلمين في أمريكا لا يشكلون حتى الآن جماعة ضغط مؤثرة على الإدارة الأمريكية، ولا شك أن الموقف الأمريكي كراعٍ للمسيرة هام في السعي لإيجاد تسوية سياسية عادلة، ولابد من هذا الدور للتوصل إلى السلام المنشود ولكننا نأسف عندما نقول إن الرئيس الأمريكي ما زال يأخذ إذناً من الكونغرس بالسماح له بالتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية يجدده كل ستة أشهر، والسبب في ذلك هو قرار الكونغرس الأمريكي الذي اتخذه عام ١٩٨٧ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية لا يجوز التعامل معها، وحدث في العام الماضي أن طلبت منا الإدارة الأمريكية إقفال مكتبنا في واشنطن لأن مدة السماح له انتهت، ولم يقدم الرئيس الأمريكي طلباً إلى الكونغرس للسماح له بالتعامل مع المنظمة لأن الكونغرس كان في إجازة فطلبت وزارة الخارجية إغلاق مكتب المنظمة في ١٩٩٧/٨/١٢ إلى حين عودة الكونغرس من إجازته.

الموقف الأوروبي:

جرى حوار عربي - أوروبي في السبعينات من أجل التوصل إلى تعاون عربي - أوروبي، وكان هذا الحوار مفيداً بالرغم من تعثره لأسباب إجرائية وسياسية أحياناً ولكن المجموعة الأوروبية حددت في النهاية مواقف إيجابية، فخرجت عام ١٩٨٠ ببيان البندقية الذي نص على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعدم اعتبار القضية الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين، ولابد أن تحظى هذه القضية بحل عادل للشعب الفلسطيني، وحق ممارسة كاملة لتقرير المصير

وعدم القبول بأي بادرة تتخذ من جانب واحد تستهدف وضعية القدس مع ضمان حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة، واعتبرت المستعمرات الإسرائيلية عائقاً خطيراً لمسيرة السلام، وأنها والتغييرات السكانية والعقارية في الأراضي المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي، وطالبت بضرورة وضع إسرائيل حداً لاحتلالها للأراضي العربية كما فعلت بانسحابها من سيناء، وأكدت على حق بلدان المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها، وذلك في إطار الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن، وتطور موقفها بعد مؤتمر مدريد بتقديم الدعم المالي ورفع مستوى التمثيل الفلسطيني لديها.

وكانت في طليعة هذه الدول فرنسا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان والسويد والنرويج وبلجيكا.

بذلت مساع أمريكية ـ روسية إبان حكم الرئيس كارتر عام ١٩٧٧ لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات السياسية، وتقدم سايروس فانس بورقة عمل حول هذا الأمر وصدر البيان الأمريكي ـ السوفييتي فانس ـ غروميكو أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولكن سرعان ما تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عنه من خلال بيان مشترك لفانس ـ دايان.

حرب الخليج الثانية:

تقرر عقد مؤتمر قمة عربي في بغداد لبحث تدفق المهاجرين السوفييت إلى إسرائيل بعد اتفاق جرى بين بوش وغورباتشوف في مالطا ١٩٨٩، فقرر مجلس الجامعة العربية العمل على عقد مؤتمر عاجل وعقد في بغداد (١٩٩٠/٥/٢٨) تحت شعار «حماية الأمن

العربي القومي»، فوجهت الولايات المتحدة بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٠ من خلال الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي مذكرة حددت فيها استراتيجيتها العامة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وتضمنت المبادئ التالية:

١- ضمان تدفق البترول بحرية من منطقة الخليج إلى الغرب.

٢- الحفاظ على أمن واستقرار الدول الصديقة في الخليج.

٣- استمرار بقاء وجودها العسكري البحري في الخليج، هذا الوجود الذي يدعمه أصدقاؤنا في الخليج.

٤- يجب ألا تنظر أي من دول الخليج إلى وجودنا كتهديد لها، وأن اتخاذ أي قرار من القمة يمس هذا الوجود سيثير قلقنا.

وتضمنت المذكرة دعوة إلى حظر أسلحة الدمار الشامل وتحديد التسلح، ودعت إلى حوار إقليمي مباشر بين الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، مما يعني إشراك إسرائيل مع الدول العربية، وقالت أن الضرورة تقضي ألا ننتظر حتى تحل المسائل السياسية المستعصية في المنطقة، وهذا يعني في نظرنا أن القضية الفلسطينية ليست قضية ملحة بالنسبة للولايات المتحدة.

وبعد شهرين من مؤتمر القمة انفجرت أزمة الخليج في ٢/٨/١٩٩٠ ورأست فلسطين دورة الجامعة العربية في القاهرة وبذلنا جهوداً متواصلة للبحث عن حل عربي لهذه الأزمة، لأن القيادة الفلسطينية كانت تخشى عواقب التدخل الأجنبي، وحتى لا تتخذ قرارات تكرس الانشقاق وتعمق الجروح العربية، ونادينا بضرورة عقد مؤتمر قمة عربي كما فعل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

عندما وقعت أحداث الأردن عام ١٩٧٠ وعندما دعا الرئيس السادات عام ١٩٧٦ لعقد مؤتمر قمة لوقف الحرب الأهلية في لبنان، وإلى عدم اللجوء إلى مجلس الأمن حتى لا يتخذ قرارات كذريعة للتدخل في الشؤون العربية، وعندما عقد مؤتمر القمة في القاهرة بعد ذلك بأسبوع طرح الوفد الفلسطيني تشكيل «لجنة مساعٍ حميدة» لحل الأزمة، ولكن المؤتمر في النهاية وافق على إدانة اجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت كما سبق أن أعلن مجلس وزراء الخارجية العرب إدانته للاجتياح.

كنا نعلم أن الجهود الغربية تدفع إلى اتجاه الحل العسكري، فقامت القيادة الفلسطينية بمساعٍ حثيثة مع الرئيس غورباتشوف وميتران أثناء اجتماعهما في باريس، كما جرت مساعٍ أخرى مع الأطراف العربية المعنية، لعلنا نصل إلى حل يرضي الجميع فتنسحب القوات العراقية ويحافظ على استقلال الكويت وسيادته، وصون العراق وأمنه الوطني، فنزيل بذلك غيوم الشقاق التي تلبدت في السماء العربية، والحقيقة أن المساعي كادت أن تنجح ولكن التدخل والتحريض الأجنبي صعّد الخلاف وأشعله ودفع المنطقة إلى أتون حرب طاحنة.

أحدثت حرب الخليج الكوارث المادية والسياسية، فهُجّر الفلسطينيون من دولة الكويت مما زاد من أعبائنا الاقتصادية والاجتماعية، وتعرض العراق لهجمة عسكرية صاعقة، وأحدثت هذه الحرب انقساماً عمودياً في المجتمع العربي بأكمله، وعانت منظمة التحرير الفلسطينية من العزلة السياسية والاقتصادية.

انطلاق عملية التسوية - مؤتمر مدريد للسلام

بعد نهاية حرب الخليج طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش مبادرته السياسية يوم ٦/٣/١٩٩١ حدد فيها الأسس والمبادئ لحل أزمة الشرق الأوسط أمام الكونغرس الأمريكي؛ وقال:

هناك فرص جديدة للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وقد علمتنا العصور الحديثة أن الجغرافيا لا تستطيع ضمان الأمن، وأن الأمن لن يتحقق من القوة العسكرية وحدها.

إن السلام الشامل لابد أن يقوم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ولابد من التعامل مع هذا المبدأ لتوفير الأمن والاعتراف بإسرائيل، وفي الوقت نفسه تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين، فقد حان الوقت لوضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي.

وبدأ السيد بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة مساعيه لإقناع الأطراف المعنية لحضور هذا المؤتمر، وكانت إسرائيل تسعى لمؤتمر احتفالي لا يقوم على أسس ورفضت مشاركة الأمم المتحدة والدول الأوروبية، واشترطت حضورهما كمراقبين فقط، كما رفضت حضور منظمة التحرير الفلسطينية في وفد مستقل بل ضمن وفد مشترك مع الأردن.

أصدرت القيادة الفلسطينية بياناً رحبت فيه بالعناصر الإيجابية في مبادرة بوش، وقام السيد بيكر بجولات مكوكية متعددة، قابل خلالها الوفد الفلسطيني في القدس بتوجيه من قيادة منظمة التحرير

الفلسطينية.

قررت منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمر مدريد للسلام آخذة في اعتبارها الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني والحصار السياسي والمالي الذي كانت تعاني منه منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج وموافقة الدول العربية المعنية لحضور مؤتمر مدريد للسلام، كل ذلك جعل منظمة التحرير الفلسطينية توافق على التسوية حسب أسس حددتها في البيان السياسي للمجلس الوطني في دورته العشرين في الجزائر يوم ١٩٩١/٩/٢٣، وهذه الأسس هي:

- استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها.
- الالتزام بتطبيقها والذي يكفل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.
- وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة مع توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.
- حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن بما في ذلك القدس، وتنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية وضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي الشامل.

بعد ذلك تم حضور مؤتمر مدريد للسلام بوفد أردني - فلسطيني

مشترك.

بعد أن تمت الموافقة على المبادرة الأمريكية عقدت الأطراف العربية الخمسة المعنية مباشرة بعملية السلام اجتماعاً على المستوى الوزاري في دمشق يوم ١٩٩١/١١/٢٣ بحضور الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية ممثلاً لمجلس التعاون الخليجي والدكتور عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب ممثلاً للاتحاد المغاربي، أكد المجتمعون فيه على استمرار تحقيق وحدة الموقف العربي من أجل التوصل إلى الأهداف التي يسعى إليها الجانب العربي وهي الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ووقف الاستيطان وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني سعياً لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وكانت هذه بداية التنسيق بين الأطراف العربية الخمسة سوريا، فلسطين، لبنان، الأردن، مصر. واستمر الوزراء في عقد اجتماعات تنسيقية بعد كل دورة من دورات التفاوض السياسية في واشنطن. **وبعد فترة من الزمن أصبح الوفد الفلسطيني يفاوض بشكل مستقل.**

لم تحقق المفاوضات السياسية أي تقدم ملحوظ بسبب المواقف الإسرائيلية، وكان رئيس الوزراء شامير يسد كل المنافذ ولا يعترف بمضمون قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، مما جعل الولايات المتحدة تمتنع عن تقديم ضمانات القروض لإسرائيل. لم يفز شامير في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام ١٩٩٢ ونجح حزب العمل في تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسة اسحق رابين.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراهن على نجاح حصان السلام الإسرائيلي اسحق رابين، وبنجاحه قام الرئيس الأمريكي بوش بتوقيع اتفاق حول ضمانات القروض، وسمح له باستكمال البناء في المستوطنات الإسرائيلية، واستهل هذا الحصان الأمريكي أعماله بإبعاد ٤١٥ مناضلاً فلسطينياً إلى مرج الزهور، فخلق مشكلة تعطلت على إثرها المفاوضات السياسية وعقد مجلس الأمن واتخذ قراراً بإدانة هذه الخطوة التي اعتبرت بداية «ترانسفير» للشعب الفلسطيني، فجمدت الأطراف العربية المفاوضات السياسية، لفترة من الزمن.

كان رابين متردداً في البداية بالنسبة لعملية السلام مع الفلسطينيين وهو المعروف بسياسة «تكسير عظام أطفال الحجارة» وقد قال للترويكا الأوروبية في شهر سبتمبر عام ١٩٩٢ أن رزنامته في التسوية تعتمد على أربعة عوامل يمكن أن تقوده لفتح نوافذه للتسوية:

١- لدى خبرائه العسكريين اعتقاد أن الحلقة الثانية من الجيران المعادين لإسرائيل سيحصلون على السلاح النووي (العراق، إيران، باكستان).

٢- اعتقاده أن السلام عامل حاسم بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي المدعوم الذي يحتاج لسنوات خمس ليتمكن من السير على قدميه (دون دعم أجنبي) وحتى يصبح قوياً فيتمكن من استيعاب الموجات الجديدة من الهجرة اليهودية.

٣- أن الليكود بدأ ينهض على قدميه بوجود جيل جديد من بينهم نتنياهو.

٤- إن عامل الزمن هام لكي يصل الرأي العام الإسرائيلي إلى مرحلة

النضج الضرورية ليتمكن من استيعاب نتائج المفاوضات.

بينما كان الوفد الفلسطيني الرسمي يفاوض في واشنطن، كانت مجموعة أخرى تفاوض بسرية في النرويج بإشراف وزير خارجيتها المستر هولست، وقد نجحت في التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ، بعدها جرى توقيع اتفاق أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣ بواشنطن في احتفال دولي.

عندما قدم اسحق رابين مشروع أوسلو للكنيست الإسرائيلي قبل التوقيع عليه بأسبوعين قال في بيانه: «**إنه اتفاق ثنائي، فقد أصررنا على ألا يشمل الاتفاق القدس لا في إطار التسوية الجزئية ولا في إطار التسوية الشاملة، فالقدس باقية تحت السيادة الإسرائيلية، كعاصمة لإسرائيل وأقصد القدس الموحدة، المستوطنات باقية لا تفكيك للمستوطنات، لن نعود إلى هذا مرة أخرى، لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة الشيء الثالث الأمن بكل ما يتعلق بالإسرائيليين هو بيدنا، هذا الأمن بيدنا على طول نهر الأردن وغور الأردن وأيضاً على طول الحدود المصرية، كل شيءٍ في يدنا وتحت مسؤوليتنا**»، وتابع قائلاً: «**إن كل مخاطرة في إطار التسوية مع الفلسطينيين أثناء الفترة الانتقالية مرهونة بالتراجع عنها إذا ما حدث أي خرق لهذا الاتفاق، فالجيش الإسرائيلي باقٍ في المناطق، أقول لكم إن من الأفضل انسحاباً جزئياً من قطاع غزة من الانسحاب الكامل من هضبة الجولان، صحيح أن سوريا من الناحية الاستراتيجية مشكلة كبيرة وأكبر من حل المشكلة الفلسطينية، لكن حل المشكلة مع الفلسطينيين هو الحل الذي يشكل محور النزاع العربي ـ الإسرائيلي**»، وتابع قائلاً: «**أريد أن أبارك شمعون بيريز**

على كل الأشياء التي قام بها، لقد فعلنا هذا بصمت»، وقال ذات يوم للحاخام يوئيل بن نون (حاخام الضفة الغربية) ونشرته جريدة يديعوت أحرونوت يوم١٧/١/٩٧: **«أنا لست واثقاً من أننا سنتوصل إلى اتفاق دائم لأنني لا أعتزم التنازل في موضوع القدس، لذلك سنقيم اتفاقاً مرحلياً يستطيع أن يستمر، ولن نقتلع مستوطنة واحدة»**.

يقول يوري أفنيري في نقده لاتفاقات أوسلو بأن رابين يجهل مقولة لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في أواخر الثلاثينات: **«إنك لا تستطيع أن تقفز من فوق الهوة على مرحلتين»**.

وبالرغم من كل هذه المواقف المتصلبة التي كان يتخذها اسحق رابين والتلكوء في تنفيذ الاتفاقات المعقودة والتراجع عن ٢٢ نقطة قبل ٢٤ ساعة من التوقيع على اتفاقية القاهرة بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤، والتي كادت أن تحدث أزمة بسبب إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بأجزاء من الأرض في قطاع غزة تسمى «المواصي»، فإن اسحق رابين لقي مصرعه على يد يهودي متطرف نشأ كباقي الشباب في ظل المنظمات الإرهابية والجماعات الدينية المتعصبة، ورضع لبن الحقد والكراهية ضد العرب (الغوييم).

كما أن اسحق رابين أنكر وجود تعهد خطي من إسرائيل حول القدس، والذي اعتبر من ملحقات اتفاق أوسلو، وينص بضرورة **الحفاظ على جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ولن يعيق نشاطها بأي حال من الأحوال بل سيشجعها**. فكتبنا للمستر كريستوفر فاضطر

رابين أن يقر بهذا الاتفاق علناً في الكنيست في شهر يونيو ١٩٩٤.

عندما قرر اسحق رابين مصادرة ٥٧ هكتار من الأراضي العربية بالقدس، كتب إليه الملك الحسين الثاني غاضباً يوم ١٩٩٥/٥/٣: «عملنا بصبر منذ ما يزيد على عقدين، متحدين سوء الفهم ومواجهين أحياناً حتى مناهضة كان من شأنها أن تهدد موقعنا داخل الأمة العربية، وقد سعينا باستمرار إلى تيسير التقارب اليهودي - العربي وإلى خلق الظروف الملائمة والمناخ الأجدى لتستطيع دول المنطقة أن تعيش في سلام ووفاق فإن استلاب ٥٣ هكتاراً من الأراضي العربية بالقدس كان له وقع القنبلة في أرجاء العالم كله، وكان موضع الاستياء عند الجميع.

إننا لنحتج بكل قوانا احتجاجاً حاداً على هذا الإجراء يحدونا لذلك من جهة دفاعنا عن مصلحة السلام نفسه، ومن جهة أخرى استرعاء انتباهكم للمخاطر الجسيمة التي تعرض إسرائيل نفسها لها، وهي تجازف مجازفة غير محسوبة العواقب بسلام هش لا يزال يبحث عن وسائل تدعيمه».

الموقف العربي من عملية السلام:

استبشر العرب بعقد مؤتمر مدريد للسلام وأيدته معظم الدول العربية كما أنهم واظبوا على حضور المؤتمرات متعددة الأطراف كرغبة منهم للتوصل إلى سلام شامل وتسوية عادلة. وقد اعترفت بعض الدول العربية بإسرائيل وقام اسحق رابين وبيريز بزيارة هذه الدول وفتحوا مكاتب ارتباط لهم في عدد من العواصم العربية، كل ذلك تم بحسن نية وتمشياً مع الرغبة في دفع عجلة المسيرة السلمية ليصل قطار السلام إلى محطته الأخيرة. ولم يكن يعلم الكثير منهم أن الرأي العام الإسرائيلي لم ينضج بعد ليتقبل حلاً عادلاً وشاملاً، ولم يفطنوا إلى أن الإسرائيليين لم يعيشوا مرحلة سلام حتى الآن بل عاشوا منذ قيام إسرائيل حروباً متتالية كما يقول الصحفي الإسرائيلي يوري أفنيري.

بدأت الشكوك تتسرب إلى الذهن العربي مع الزمن لما رأى الحكومة الإسرائيلية تماطل في التنفيذ وتعلن أن المواعيد غير مقدسة، وتمارس القمع والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني وتصادر المزيد من الأراضي وتبني المستوطنات وتقوم بهدم المنازل.

كان التشاؤم واضحاً لدى الرأي العام العالمي بعد نجاح نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. ولما أعلن سياسته المتطرفة وتنكره للاتفاقات المعقودة، قام العرب بعقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة من ٢١ ـ ٢٣ حزيران ١٩٩٦ بمبادرة من مصر وسوريا والسعودية، وأكدوا تمسكهم بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي يستوجب التزاماً مقابلاً من إسرائيل يعيد الأراضي المحتلة ويضمن

الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول وشعوب المنطقة وفقاً للمبادئ والأسس التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام، **وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام**. ولما تبين لهم مماطلة إسرائيل وعدم التزامها بهذه الأسس والاتفاقات المعقودة دعوا الدول الأعضاء إلى وقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإغلاق مكاتب الارتباط التي أنشأتها بعض الدول العربية، وطلب من وزراء الخارجية متابعة التطورات المقبلة في العملية السلمية، وامتنعت الدول العربية عن حضور المؤتمرات المتعددة الأطراف، حتى تلتزم إسرائيل بالأسس التي قامت عليها التسوية السياسية.

كان من المفروض حسب اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، وما تلاه من اتفاقات أخرى في القاهرة عام ١٩٩٤ وطابا عام ١٩٩٥، أن تعيد إسرائيل انتشار قواتها خلال الفترة الانتقالية من الضفة الغربية بأكملها وأن تنقل ٣٧ إدارة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنها لم تفعل، بل إن التيار اليميني المتطرف في إسرائيل قام باغتيال اسحق رابين عام ١٩٩٥ فتسلم بيريز رئاسة الحكومة، وكان عليه أن ينفذ الاتفاقات الموقعة لكنه لم يفعل، بل تلكأ في الانسحاب من مدينة الخليل وأعطى تعليماته للجيش الإسرائيلي بشن عدوان وحشي على الجنوب اللبناني واقتراف مجزرة فظيعة بحق أهالي بلدة «قانا» ذهب ضحيتها مئات الشهداء والجرحى وأدانتها الأمم المتحدة وأمينها العام، وسقط بيريز في انتخابات رئاسة الوزارة الإسرائيلية.

الانتخابات الإسرائيلية مايو ١٩٩٦:

جرت انتخابات إسرائيلية مبكرة في نهاية شهر مايو. وفي أجواء محمومة بسبب حادثة اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، والتداعيات التي تلتها، ولأول مرة تقوم إسرائيل بانتخاب رئيس الوزراء مباشرة من القاعدة الشعبية.

أظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية نجاح بنيامين نتنياهو وتفوق القوى المتطرفة والجماعات الدينية المتعصبة التي نالت عدداً كبيراً من المقاعد في الكنيست الإسرائيلي على حساب الحزبين الرئيسيين، حزب العمل والليكود، وكان سقوط شيمون بيريز صدمة للدول الغربية وللبعض في المنطقة العربية لرغبتهم في أن يستمر بيريز في النهج الذي سار عليه سلفه اسحق رابين.

تشكلت الحكومة الإسرائيلية من مجموعة من ممثلي الأحزاب المتطرفة وأعلنت برنامجها السياسي الذي يدعو إلى:

- رفض إعادة الانتشار
- القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.
- عدم الانسحاب من الجولان السورية.
- عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧.
- الاستمرار في توسيع وبناء المستوطنات في الضفة الغربية.

لم تتوان حكومة إسرائيل فور تشكيلها عن القيام بأعمال مثيرة واستفزازية، تؤدي إلى توتر الجماهير الفلسطينية وغضبها فتقوم بردة

فعل عنيفة تتخذها الحكومة الإسرائيلية مبرراً لتجميد الاتفاقات المعقودة، بحجة أن أمن إسرائيل أصبح مهدداً.

كان من المفروض أن يقوم الجيش الإسرائيلي بإعادة الانتشار من الخليل في عهد حكومة بيريز، ولكن ذلك تأجل لما بعد الانتخابات الإسرائيلية. وجاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نتنياهو وأصرت على إعادة المفاوضات قبل إعادة الانتشار. وبالفعل جرت مفاوضات جديدة دامت ستة أشهر فأضيفت نصوص جديدة وقسمت المدينة بين الفلسطينيين (٨٠٪) والإسرائيليين (٢٠٪) علماً أن سكان المدينة جميعهم من الفلسطينيين. وبالرغم من ذلك لم تقم الحكومة الإسرائيلية بإعادة الانتشار من المدينة حتى الآن.

يدّعي نتنياهو أن هناك ثغرات أمنية في الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني لابد من إزالتها من خلال إعادة التفاوض حولها لتعطيل تنفيذ هذه الاتفاقات، كما جرى حول مواضيع الممر الآمن والمطار والميناء، وكانت إسرائيل تتخذ من كل عملية فدائية مبرراً لوقف التفاوض ومحاولة ابتزاز السلطة الوطنية بالضغط عليها لتوسيع مجال التعاون الأمني مع إسرائيل..

كما بدأت السلطات الإسرائيلية تمارس ضغوطاً اقتصادية وتحجب أموال الضرائب المقتطعة من الفلسطينيين عن السلطة الوطنية. إن حجة الأمن ذريعة دائمة يتخذها نتنياهو في تبرير مواقفه المتعنتة وعدم احترامه لما تعهد به من التزامات.

وتصر إسرائيل على المماطلة والتسويف والابتعاد عن مناقشة المسائل المركزية والقضايا الفرعية وتغرق المباحثات بالتركيز على التفاصيل.

ما زالت إسرائيل تنتهج سياسة إرهابية بالرغم من اتفاقات السلام التي عقدتها مع مصر والأردن، فقد قامت بمحاولات اغتيال أحد قادة حركة حماس في الأردن (خالد مشعل)، وأرسلت إلى مصر أعوانها للتجسس، وبهذا تدلل على عدم مصداقيتها وتنكرها لاتفاقات السلام.

إننا لا نعتقد أن سياسة الليكود تختلف في الجوهر عن سياسة حزب العمل الذي برع في تغطية أهدافه ومآربه بتقديم منافع جزئية أو بتغليفها بإجراءات براقة لإقناع الرأي العام بأن حزب العمل يسير في الاتجاه السليم. صحيح أن هناك خلافات تكتيكية بين الحزبين، فنتنياهو لا يؤمن بفكرة «الشرق أوسطية» خلافاً لبيريز صاحب الفكرة، ويشكك في الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها إسرائيل نتيجة التعاون الإقليمي. ويرى نتنياهو أن إسرائيل دولة غربية ذات اقتصاد متقدم وتختلف في نظامها الاجتماعي عن أنظمة شرق أوسطية متخلفة وبعيدة عن النظام الديمقراطي. ولكنه يتمسك بالتحالف العسكري مع تركيا بتوصية من الولايات المتحدة كونها الدولة الإسلامية والشرق أوسطية الوحيدة العضو في حلف الناتو. إن إسرائيل تمارس أبشع أنوع التمييز والتفرقة العنصرية بين اليهود والعرب في المجتمع الإسرائيلي.

الموقف الإسرائيلي من عملية السلام:

تقترح إسرائيل دمج مراحل الانتشار في مرحلة واحدة وتصر على ضرورة اتخاذ الإجراءات الأمنية في وادي نهر الأردن في الشرق وعلى طول الخط الأخضر في الغرب، وقد وضع كل من

شارون ومردخاي مسودة الخرائط المطلوبة. إن خرائط التسوية الإسرائيلية تأخذ في الاعتبار عدم اقتلاع أي مستوطنة يهودية مع الحرص على التواصل الجغرافي بين الكتل الاستيطانية الإسرائيلية.

وقد نشرت صحيفة الجيروزالم بوست نص القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية قبل ذهاب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى واشنطن لمقابلة الرئيس الأميركي يوم ١٩٩٨/١/٢٠ حيث حددت فيه المصالح الحيوية لإسرائيل التي لابد من الاحتفاظ بها في أي اتفاق مرحلي أو حل دائم:

«المناطق الأمنية الشرقية على طول نهر الأردن، المناطق الأمنية الغربية، المناطق المحيطة بالقدس، المناطق المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية، القواعد والمواقع العسكرية ذات الأهمية الاستراتيجية، مؤسسات البنية التحتية (الماء، الكهرباء، النقليات)، الطرق الالتفافية، المواقع التاريخية والدينية لليهود، محاور الطرق الطولية والعرضية شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، المناطق الحيوية للأمن والاستيطان الإسرائيلي».

وأقرت الحكومة الإسرائيلية ورقة عمل من ١٢ صفحة ضمنتها شروطاً على السلطة الوطنية أن تقوم بتنفيذها عند إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي.

يبدو واضحاً أن حكومة نتنياهو تحرص على ضم ٥٥ ـ ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، فإسرائيل تحاول امتلاك أكبر عدد من الأوراق على الأرض عندما تبدأ مرحلة المفاوضات النهائية لتكون عوامل ضغط في يدها على الفلسطينيين حتى يقبلوا بتصوراتها للحل النهائي، كما أن محاولة إسرائيل السيطرة على منطقة الأغوار

تستهدف منع التماس الجغرافي بين أي كيان فلسطيني يحتمل قيامه في المستقبل مع الضفة الشرقية.

وقد استطاعت إسرائيل تحويل الاهتمام الأمريكي بالأوضاع السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وإلى دفع الحكومة الأمريكية لممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى التنسيق الأمني كشرط أساسي لمعاودة المفاوضات.

إن المراقب لتطور عملية السلام والتصريحات الرسمية الصادرة عن كلا الحزبين حزب العمل[١] وتجمع الليكود يدرك أن إسرائيل والرأي العام فيها لم يصلا إلى مرحلة النضج للاعتراف بضرورة إقامة سلام عادل مع الشعب الفلسطيني من خلال المفاوضات السياسية، ومن الأدلة على ذلك نجاح حزب الليكود والقوى المتطرفة في الانتخابات التي جرت في شهر حزيران ١٩٩٦، والمطلع على برامج هذه الأحزاب يرى أنها ما زالت ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتصر على أن تبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة لإسرائيل، وتصر على بقاء المستوطنات وحق اليهود في استمرار بناء المزيد منها، واتخاذ الأمن ذريعة للتهرب من التزاماتها كلما مارس الرأي العام العالمي الضغوط على إسرائيل.

(١): حيث أكد زعيمه باراك على المبادئ الأساسية التالية:

١ـ القدس تظل موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

٢ـ لا مجال لدخول جيش غريب إلى غربي نهر الأردن.

٣ـ لا عودة لحدود ١٩٦٧.

٤ـ معظم المستوطنين يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية.

الموقف الأمريكي من عملية السلام:

يبدو أن الكونغرس الأمريكي بحزبيه الديمقراطي والجمهوري أصبح منحازاً لجانب إسرائيل. فقد اتخذ الكونغرس قراراً بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وما زال يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من مرور سنوات على المسيرة السلمية، منظمة إرهابية حسب قراره عام ١٩٨٧، ويحذر الإدارة الأمريكية من التعامل معها إلا بإذن مسبق من الكونغرس يتجدد كل ستة أشهر.

أما الإدارة الأمريكية فقد تعهدت بإعادة الانتشار من معظم أراضي الضفة الغربية خلال الفترة الانتقالية في ثلاث مراحل ولكنها بدأت أخيراً تتقبل فكرة النبضات التي تطرحها إسرائيل بدلاً من مراحل الانتشار التي تقضي بالانسحاب من ٣٠٪ في كل مرحلة من المراحل الثلاث، بمقتضى اتفاق الخليل بداية من شهر مارس ١٩٩٧ حتى مارس ١٩٩٨.

يبدو أن الولايات المتحدة بسبب ضغوط الكونغرس الأمريكي واللوبي (الإيباك) على الإدارة الأمريكية بدأت تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية في أن الأمن هو الموضوع الأهم في هذه المفاوضات، وليس إعادة الانتشار ووقف الإجراءات الأحادية (وقف الاستيطان). ففي البيان الصحفي الذي أصدرته وزيرة الخارجية أولبرايت في نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٧ في نيويورك على إثر اجتماعها بالوفدين الفلسطينيَ والإسرائيلي، أكدت فيه أهمية عنصر الأمن، وأن الوفدين وافقا على تعزيز تعاونهما الأمني لمحاربة الإرهاب، وأن السلطة الفلسطينية ستقوم بعمل حاسم لمقاومة البنية التحتية للإرهاب بشكل منظم وفاعل، وأن الفلسطينيين سينفذون هذه الالتزامات بأسلوب

شامل، وأكدت أن الأمن الحقيقي يعتمد في النهاية على السلام الحقيقي وبالإيفاء بمسؤولياتهما على أساس تبادلي، ولكنها لم تشر بوضوح إلى وقف الاستيطان وحتمية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية.

وكان مارتن أنديك (سفير أمريكا السابق في إسرائيل) قد صرح في حزيران ١٩٩٧ بأن اتفاقات أوسلو قد تصدع صلبها وانهار ولا يمكن إصلاحها وأن واشنطن لا تستطيع وحدها بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لقد تخلت إدارة كلينتون عن مواقفها السابقة المؤيدة لإعادة معظم أراضي الضفة الغربية للفلسطينيين قبل بدء مفاوضات الحل النهائي، وقبلت موقف نتنياهو الداعي لانسحابات إسرائيلية صغيرة (نبضات) من الضفة الغربية قبل بدء مفاوضات الحل النهائي، **وتبنت وجهة نظر نتنياهو بان حجم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة تحدده حاجات إسرائيل ومصالحها الأمنية والاستراتيجية والحيوية**. وكذلك تبنت وجهات نظر نتنياهو حول ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بخطوات عملية للقضاء على الإرهاب قبل تنفيذ إسرائيل أي انسحاب من الضفة الغربية.

من هنا يظهر أن أقصى طموح لإدارة كلينتون هو تحسين مضمون خطط نتنياهو لا نسفها من أساسها أو تغييرها جذرياً لضمان انطلاق المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية واستمرارها.

موقف الدول العربية:

عندما قبلت الدول العربية حضور مؤتمر مدريد للسلام عقدت الأطراف العربية الخمسة، مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين،

المعنية مباشرة بعملية السلام اجتماعاً في دمشق يومي ٢٣ ــ ٢٤/١٠/١٩٩١، بقصد التنسيق الكامل بينهم.

اتفق الوزراء على مواصلة الاجتماعات بصورة دورية للتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لوحدة الموقف العربي سعياً لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وقد وافقت الأطراف العربية على ضرورة شمولية الحل على جميع الجبهات وفي جميع المسارات ورفض أية محاولة للتجزئة أو الاستفراد. ويمكن تلخيص الموقف العربي الراهن بما يلي:

لبنان:

- حدد لبنان موقفه بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن نصاً وروحاً الذي يقضي بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية دون تجزئة مرحلية لهذا الانسحاب.

- لا لزوم لمفاوضات حول الضمانات والترتيبات الأمنية لأنها تعني إلغاء الطابع الإلزامي والواضح لقرار مجلس الأمن.

- يتمسك لبنان بقرارات الشرعية الدولية ومصداقيتها.

- المفاوضات مع لبنان تتم فقط حول المواضيع المتعلقة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ المتعلقة بالحقوق العربية ووضع مدينة القدس وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

- كما أن لبنان يلتزم بالتضامن العربي عامة ومع سوريا بصفة خاصة حول إقرار شمولية الحل، ورفض سياسة العزل والفصل

والاستفراد التي تمارسها إسرائيل.

سوريا:

قالت السيدة أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة عندما زارت دمشق في شهر أغسطس ١٩٩٧:

«إن نتنياهو يفضل بدء المفاوضات مع سوريا من دون شروط مسبقة، حيث أنه يرأس حكومة جديدة لها برنامج مختلف عن برنامج الحكومة السابقة». كان رد المسؤول السوري: «إن سوريا بدأت المفاوضات مع اسحق رابين وشمعون بيريز، وأن محاضر الاتفاقات موجودة لديكم و«دينيس روس» يعلم بها، ومن هنا إصرارنا أن نبدأ من النقطة التي توقفنا عندها، وإلا إذا وافقنا أن نبدأ من جديد فإننا نسجل سابقة، أي كلما جاءت حكومة إسرائيلية جديدة سنعود لنبدأ من الصفر».

إن المنطق القائل بأن علينا أن نتعاطى مع التطرف الإسرائيلي بوصفه واقعاً لا نستطيع تجاهله مرفوض من حيث المبدأ ولا نستطيع قبوله منكم على وجه التحديد.

عندما نبدي استعدادنا لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت، بل أوقفت عندها، فإننا نؤكد التزامنا بخيار السلام، ونستغرب أن يكون لكم موقف آخر.

هذا هو موقفنا اليوم وهو ما كان عليه بالأمس، ولا يمكن أن نقبل منطق الحل الوسط في موضوع الأرض المحتلة ولابد من عودة كل شبر منها.

السعودية:

وعندما زارت أولبرايت المملكة العربية السعودية في أغسطس ١٩٩٧ كان الموقف السعودي يتلخص بالنقاط التالية:

١ـ تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية خاصة عن إنقاذها للعملية السلمية، وإعادتها إلى السياق وإلى المستوى الذي كانت قد بلغته.

٢ـ مهما كان موقف حكومة التطرف الإسرائيلي فذلك ليس سبباً مقنعاً لتتخلى واشنطن عن مسؤوليتها.

٣ـ إن دول مجلس التعاون ومعها دول عربية أخرى قبلت أن تشارك في إنجاح المفاوضات الأساسية، أما وقد ضاع الأصل فما فائدة الفروع. لهذا فلا فائدة من المتعددة ما دام التطرف الإسرائيلي على تعنته الذي نسف «العملية السلمية» من أساسها.

٤ـ في ظل هذه الوقائع، فإن مؤتمر الدوحة مكافأة لا يستحقها التطرف الإسرائيلي الذي عطل العملية السلمية وتسبب بخلق وضع خطير في المنطقة برمتها، لأنه يضرب خط الاعتدال والعقل ويطلق موجة عالية من التطرف في كل مكان.

٥ـ إن موقف سوريا محق وعادل ونحن مقتنعون به وندعمه.

٦ـ لن تذهب المملكة إلى الدوحة ليس بسبب الاشكالات الحدودية أو لأننا على خصومة مع قطر، ذلك أمر بات من الماضي، لكن موقفنا يتصل بفهمنا لطبيعة السلام العادل والشامل والدائم، ولأن ما يعرضه نتنياهو لا يمكن أن يقبله أحد.

مصر:

بذلت مصر جهوداً متواصلة لتنشيط عملية السلام منذ بدايتها وتقوم باتصالات مع الأطراف المعنية لضمان مراعاة الأسس التي قامت عليها المسيرة السلمية والالتزام بالاتفاقات المعقودة وتنفيذها.

إن مصر كدولة عربية وكطرف في النزاع العربي — الإسرائيلي، وبحكم موقعها القيادي في المنطقة العربية، ترى نفسها ملزمة بالحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، علماً أنها توصلت إلى اتفاق سلام مع إسرائيل قبل سنوات، لكن ذلك لا يعفي مصر من مسؤولياتها في مشاركة الأطراف العربية الأخرى في سعيها للتوصل إلى سلام عادل وشامل مع إسرائيل.

شاركت مصر منذ البداية بشكل فاعل في الاجتماعات التنسيقية التي كانت تعقدها الأطراف العربية المعنية. ولما تعثرت المسيرة السلمية، وتنكرت إسرائيل لتعهداتها بادرت مع المملكة العربية السعودية وسوريا إلى عقد مؤتمر قمة عربي في حزيران ١٩٩٦ بهدف اتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على السلام كخيار استراتيجي للدول العربية، ولمواجهة احتمالات المستقبل وتداعياته، والتصريحات الرسمية التي تصدر عن الحكومة المصرية تنتقد بوضوح سياسة إسرائيل وسلوكها المعادي للسلام.

أما ليبيا والعراق والسودان والجزائر فقد ابتعدت عن التسوية السياسية ولم تقبل بها أو تتعامل معها بأي شكل من الأشكال.

الوضع الراهن للمسيرة السلمية:

مضت أشهر وسنوات والمسيرة السلمية تقف أمام جدار مسدود على كل المسارات العربية، والجهود الدولية تحاول أن تنقذها من التعثر والجمود، ولكن حكام إسرائيل وعلى رأسهم نتنياهو يحاولون جر المنطقة إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار بسياستهم الاستفزازية التي ترفض السلام. فالحصار ما زال مفروضاً على الشعب الفلسطيني، وإسرائيل ما زالت تحتل الأرض العربية وسلطات الاحتلال تمارس أبشع أنواع القمع والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني، وترفض الإفراج عن المناضلين الفلسطينيين. ومازالت إسرائيل ترفض عودة الفلسطينيين الذين نزحوا عام ١٩٦٧. إنها تتحكم بالثروات الطبيعية وتحرم السلطة الوطنية من السيادة على الأرض.

ما زال نتنياهو يناور ويلعب على الزمن، وها هو يعلن عن عزمه لضم «حزب موليدت» اليميني المتطرف، كمناورة منه لتعزيز موقفه في رفض إعادة الانتشار، وكأنها رسالة يوجهها إلى الأمريكيين والأوروبيين وللعرب بأن حكومته قوية لن تنهار رغم الضغوط الدولية التي تمارس عليه. ولابد للطرف الآخر أن يقدم التنازلات، فإن رفض ومارس العنف من جانبه سيدعي نتنياهو أن أمن إسرائيل أصبح مهدداً، فتتاح له فرصة جديدة للمماطلة والتسويف.

كل هذه المناورات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية وتستخف بها الأوساط الدولية تعبر عن انعدام الجدية في تعامل راعيي مؤتمر السلام مع التعنت الإسرائيلي وغياب الإرادة في اتخاذ إجراءات تجبر

الحكومة الإسرائيلية على احترام تعهداتها حتى لا يكون أمامها هامش للمناورة سوى القبول بالتنفيذ: وقف الاستيطان ومصادرة الأراضي، وإعادة انتشار قواتها في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعودة النازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧، والإفراج عن المعتقلين من السجون الإسرائيلية.

أما المفاوضات فقد انقلبت إلى اتصالات ووساطات فاشلة، يتخذها نتنياهو وسيلة لإضاعة الوقت لعل الشعب الفلسطيني يذعن للأمر الواقع، ويسلم الرأي العام العالمي بما تراه إسرائيل من حل للصراع العربي - الإسرائيلي. لكنها نظرة خاطئة، فمهما بلغت إسرائيل من قوة عسكرية أو اقتصادية، فإنها عاجزة عن ترسيخ وجودها كبديل لشعب فلسطين لأنها قامت بقرار سياسي من دول أخرى وليس من خلال سياق تاريخي مقبول.

وقد أشارت السيدة لينا هيلم وزير خارجية السويد إلى مثل هذا القول في خطاب لها يوم ٩٧/١١/٢٥ حول الشرق الأوسط إذ قالت: «لقد وجدت دولة إسرائيل ليس بسبب حق تاريخي أو حق توراتي، بل بقرار من الأمم المتحدة، وعليها أن تحترم هذا القرار».

يخطئ من يعتقد أن النبضات المقترحة (١٣٪) يمكن أن تنقذ الموقف السياسي المنهار وتنعش المسيرة السلمية المتعثرة بالأسس التي قامت عليها المسيرة السلمية في مدريد والتي تقضي بمقايضة الأرض بالسلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس.

إن النبضات المقترحة نهج تراجعي في المسيرة السلمية، يقود

إلى التسويف والمماطلة، ويسد منافذ العمل لتحقيق السلام المنشود.

إننا ننظر إلى المرحلة الانتقالية كفترة اختبار لمصداقية كل طرف من الأطراف المعنية، قبل أن تنتقل المفاوضات إلى الحل الدائم الذي يعالج المسائل المركزية في قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي كموضوع القدس وعودة اللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية، والتوصل إلى اتفاق شامل وعادل. لكن السلوك الإسرائيلي خيب الآمال وعبث بقضية السلام وأجهض المسيرة السلمية.

إن السلام الحقيقي يقوم على أساس توازن المصالح واحترام الشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

المراجع:

١ـ القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ بيان نويهض الحوت.

٢ـ وثائق الحرب اللبنانية ـ المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٨٢.

٣ـ الموسوعة العسكرية ـ الهيثم الأيوبي وآخرون، الجزء الأول، ١٩٧٧.

٤ـ النكبة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢ ـ عارف العارف.

٥ـ تاريخ الشعوب العربية ـ ألبرت حوراني، ١٩٩٧.

٦ـ مجلة السياسة الدولية

٧ـ صك المؤامرة، وعد بلفور ـ دار الفتى العربي.

٨ـ وثائق فلسطينية ـ دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية.

٩ـ تسوية النزاع في الشرق الأوسط، مشاريع ومبادرات ـ جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

١٠ـ التقارير السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني.

١١ـ قرارات مؤتمرات القمة العربية.



سيرة ذاتية

عن الأخ فاروق القدومي
وزير خارجية دولة فلسطين

١- مواليد عام ١٩٣١ نابلس.

٢- درس الثانوية في المدرسة العامرية في يافا.

٣- درس الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وتخرج عام ١٩٥٨.

٤- سافر إلى السعودية للعمل عام ١٩٥٠ في أرامكو.

٥- انتقل بعدها للكويت وعمل في وزارة الصحة، مدير مكتب العلاقات الصحية الدولية.

٧- في عام ١٩٦٠ شارك في تاسيس حركة فتح بعد حل حزب البعث عام ١٩٥٨، مع الأخوة الرئيس ياسر عرفات، والشهيد أبو جهاد، وأبو إياد، وعدد آخر من الأخوة.

٨- تسلم رئاسة دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩.

٩- في عام ١٩٧٣ تسلم رئاسة الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

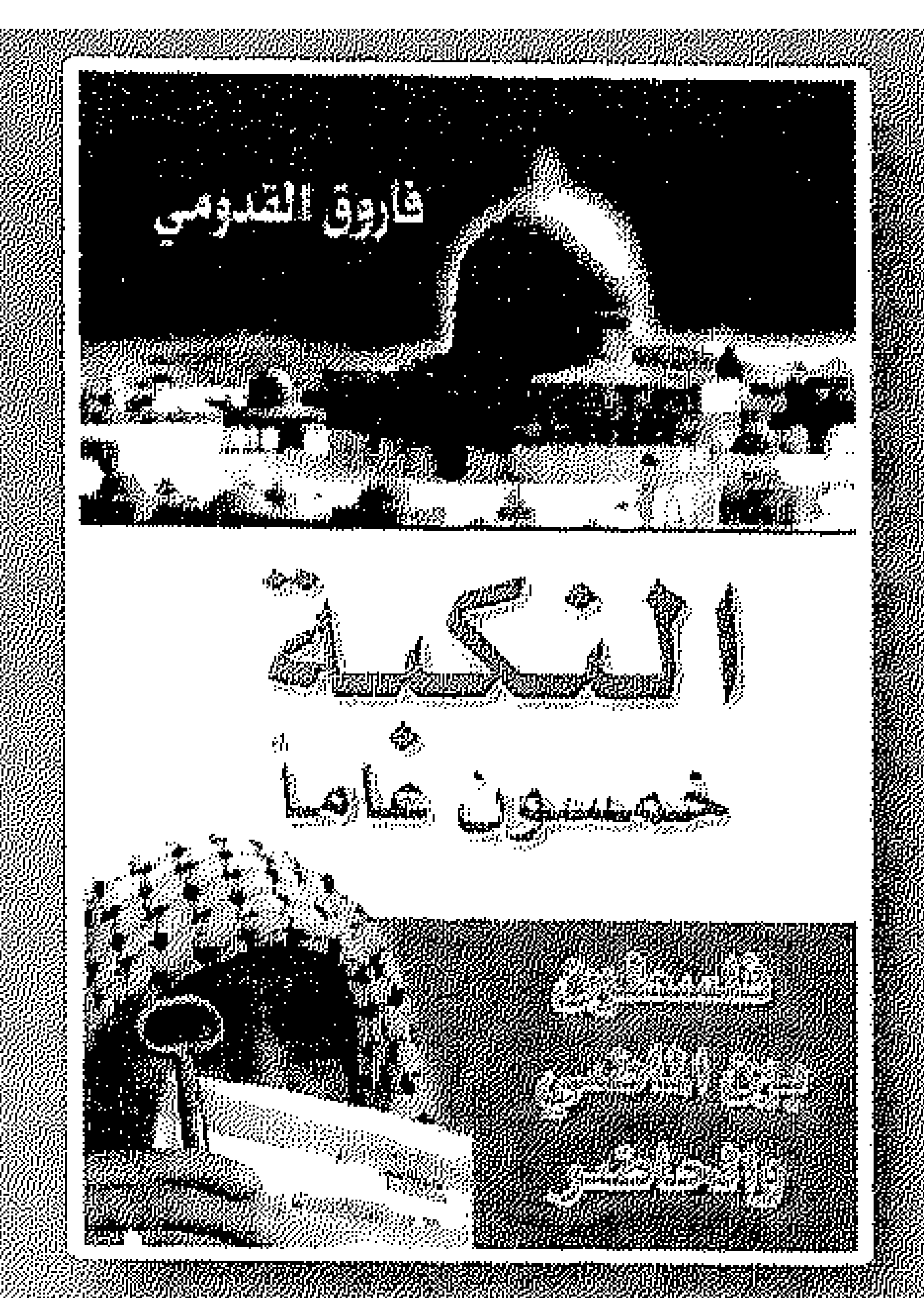
١٠- انتخب عام ١٩٨٨ وزيراً لخارجية دولة فلسطين عند إعلان الدولة الفلسطينية في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر.

الصفات التي يحملها الآن

١- أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح.

٢- رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٣- وزير خارجية دولة فلسطين.



إن أغلى وأقدم نبتة في بلادي فلسطين هي شجرة الزيتون، جذورها ممتدة في التربة المقدسة، تعمر آلاف السنين وتبقى يانعة مخضوضرة رغم تقلبات البيئة والمناخ. وشعب فلسطين مثله كمثل هذه الشجرة المباركة، يعيش شامخا وجذوره عميقة في أرضه يقتات بزيتها وزيتونها ويبقى صامدا أمام عوادي الزمن، يحمل غصنها راية للمحبة والسلام.

أبو اللطف



